# الفصل التاسع

## محنة التعليم الحديث فى عهد الاحتلال

## ( ١٨٨٢ - ١٩٢٣ )

### أولا : أبعاد المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية فى عهد الاحتلال

ليس من العسير على المستقرىء لحركة المجتمع المصرى فى هذه الفترة أن يلمح المعالم الرئيسية التى حددت خصائصها العامة ، وأبرزت أبعادها الهامة، فما هى هذه الأبعاد ؟

١ - **البناء الاقتصادى** : وقد تميز هذا البناء بخصائص ثلاث :

( أ ) السيطرة الأجنبية على هيكل الاقتصاد المصرى : فقد وصلت الرأسمالية العالمية فى القرن التاسع عشر الى ذروة تطورها باشتداد وطأة الاستعمار وذيوعه مما مكنها من أن تستحوذ على مناطق شاسعة من العالم تستنزف اقتصادياتها وتتحكم فى مقدراتها وكانت مصر أهم هذه المناطق .

(ب) انتعاش الرأسمالية المصرية : فقد كان هناك نفر من المصريين والمتمصرين استطاع أن يلتقف من فتات موائد الرأسمالية الأجنبية ما يساعده على النمو والتضخم ، خاصة وأن هذه الرأسمالية اضطرت بفعل الضربات المتلاحقة التى تلقاها الاحتلال العسكرى من الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة أن تخفف بعض الشىء من قبضتها على مقدرات المجتمع الاقتصادية ما دام الوجود العسكرى قد بدأ يهتز ويضعف .

«جـ) التخلف الاقتصادى ، وقد تجلى ذلك فى المظاهر الآتية :

التخصص الزراعى - الاعتماد على محصول واحد - تأخر الصناعة - التبعية - انخفاض مستوى المعيشة - انتشار البطالة .

٢ - **قوى التشكيل السياسى** : وكان من الضرورى للقوى والمواقع الاقتصادية أن تكون لها أدوات التنفيذ التى تمهد لها الطريق وتحميها وتسهم فى توجيه المصالح وجهات متعددة وتمثل ذلك فيما كان على أرض مصر من قوى سياسية وهى :

( أ ) الاحتلال : اذ كان من الطبيعى بحكم قيادة انجلترا فى تلك الفترة لقوى الثورة المضادة ، أن تعمل بكل ما تملك من قوة لقمع حركات الشعب المصرى الوطنية ٠

(ب) القصر : وليس غريبا أن يقف القصر في مصر مع القوى المضادة للثورة ، فالأسرة الحاكمة أسرة دخيلة يهمها فى الدرجة الأولى ان تستند الى قوى خارجية حتى تضمن أن يظل العرش احتكارا لها ٠

(ج) الأحزاب السياسية : اذ شهد المسرح المصرى السياسى فى مصر ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية مثل : مصر الفتـــاة والحزب الوطنى الأهلى والحزب الوطنى ( مصطفى كامل ) وحزب الاصلاح على المبادىءالدستورية وحزب الوفد والحزب الوطنى ( حافظ عوض ) والحزب الوطنى الحر والحزب المصرى المستقل ٠

( د ) المجالس النيابية : لما حل الاحتلال بالبلاد ألغى مجلس النواب الذى كان قائما وأراد أن ينشىء نظاما نيابيا جديدا يحل محله وجعل سلطة الشعب معدومة حكما وفعلا ٠ وكان غرض الاحتلال من وضع هذا النظام هو التأكد من خضوع الحكومة المصرية لسياسته واضعاف الروح الوطنية وايقاف حركة التطور سنوات ٠

٣ ـ **التركيب الاجتماعى** : فقد كان المجتمع المصرى يتكون من الفئات الآتية :

( أ ) كبار الملاك والرأسماليين : ذلك أن الملكية الفردية للأرض الزراعية عندما استقرت نشأت معها أشكال الاستغلال الرأسمالى للأرض الزراعيـــة باعتبار الأرض رأس مال يدر دخلا ينتج فائض قيمة ٠

(ب) سواد الشعب : وكان السودا الأعظم من الشعب يتكون اساسا من الفلاحين وبجوار هؤلاء ، كانت هناك أعداد كبيرة من العمال لا بالمعنى الحديث لهذه الكلمة ، وانما بمعناها الواسع الذى يشمل الحرفيين وعمـــال الورش والمصانع والمتاجر والمؤسسات ٠٠ الخ ٠

(ج) المثقفون : والمتصفح لتاريخ مصر الحديث سيلمس من غير شك

كيف كان المثقفون فى أغلب الاحيان قوة وثورية لعبت الدور القيادى فى الحركة الوطنية وحركة النهوض الاجتماعى والسياسى والاقتصادى · والمثقفون كانوا يتكونون من أجنحة متعـــددة ، كالطلبة وأصحاب المهن الحـــرة والموظفين والعسكريين ·

( د ) الطوائف غير المصرية

٤ ـ **اتجاهات الثقافة وتياراتها** : عندما حطمت الأسوار حول مصر التى تسورت داخلها قرونا طويلة حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبدأت نوافذها تستقبل العديد من التيارات الوافدة الفكـــرية والسياسية والاقتصـــادية والعسكرية اهتزت ثقافتها ، فقد اتضح أنها ثقافة متخلفة تقوم على فلسفة ميتافيزيقية فى عصر أصبح ينهج نهجا علميا ، سلاحها السيوف والخيـول والاذكار والدعوات فى عصر سلاحه البارود والمدافع والمدمرات ، فكـــرها أشعار وحواديت وخزعبلات فى عصر يقوم فكره على العلوم الطبيعية وعلوم اجتماعية جديدة ، وكان حتما أن تكون مطمعا للقوى الاستعمارية التى ألقت بكامل ثقلها فى معركة وان كنا سمعنا فيها بعض طلقات المدافع الا انها أساسا كانت معركة ثقافية فى الدرجة الأولى ، كل قوة تحاول أن تتسيد ثقافتها هذا البلد لتضمن بذلك تبعيتها ويشترك أبناؤها فى الصراع والعراك يريدون اختيار ثقافة معينة يرى كل منهم أنها هى الأنسب والأوفق فأصبح مسرح الفكر والثقافة فى مصر يحفل بالعديد من التيارات الفكرية والثقافية ·

## ثانيا ـ سياسة الاحتلال التعليمية

كان من الطبيعى أن يمكن الاحتلال لنفسه على أرض هذه البلاد لا عن طريق التواجد العسكرى فحسب ولكن عن طريق الاحتـــلال الاقتصـــادى والسياسى والثقافى وكان الطريق الى ذلك هو العمل على تربية تجنـــح الى الاستكانة والخنوع وأن يكون الاقتصاد اقتصادا متخلفا وأن يجمد المجتمع جمودا يعوقه عن الحركة والتطور وأن يحطم الثقافة القائمة وقيمها الاساسية لتستقبل الثقافة الاستعمارية أشكالها دون مضمونها ، وكان التعليم هـــو الوسيلة الهامة فى هذا المضمار ، فكيف استطاع الاحتلال أن يمضى فى هذا الطريق وما هو موقف الكتاب وقادة الرأى فى البلاد من هذه السياسة ؟ هذا هو ما سنحاول دراسته فيما يلى من صفحات ·

**١ - التعليم اداة القهر السياسى :**

ولكى يضمن الاحتلال له استمرارا فى الوجود والسيطرة ، كان من الطبيعى أن يبذل أساطينه جهودا كبيرة لتربية نوعية معينـــة من الشباب المصرى تألف الخنوع والاستكانة وتتعود على اتباع أساليب التملق والزلفى والنفاق وتنهج فى حياتها نهج الضعفاء المستذلين الذين تشيع فى جنباتهم روح اليأس والخوف وتسيطر عليهم مشاعر الاعجاب الخرافى بالمستعمرين الذى يجعلهم لا يتصورون امكان الوصول الى مستواه فضلا عن التغلب عليه وقهره .

فلم يكن الاحتلال يحكم مصر حكما مباشرا ، ذلك أن الموظفين الانجليز فى مصر كانوا من الناحية الرسمية الشكلية تابعين للحكومة المصرية ، وكان المعتمد البريطانى من الناحية القانونية الشكلية كذلك مثل أى ممثل أجنبى . ويعقب أحد الكتاب الانجليز على هذا الوضع فيقول أن من حسن الحظ « فى رأيه هو طبعا !! » أنه قد كانت هناك القوة العسكرية التى تقف وراء هؤلاء بحيث أصبحت كلمة المعتمد البريطانى أمرا لابد من تنفيذه ، وكذلك بالنسبة لآراء الموظفين الانجليز(١) .

وقد عين لكل مصلحة حكومية مستشار انجليزى تعينه رسميا الحكومة المصرية . والحقيقة أن الذى كان يعينه هو اللورد كرومر ( وكذلك فى عهود المعتمدين البريطانيين التاليين ) وله به علاقة دائمة(٢) .

وكانت وزارة المعارف خاصة عنوان الكم المهمل والآلة المسخرة فى وزارات الحكومة ، فلم تكن وزارة مستقلة بوزيرها فى أوائل عهد الاحتلال ، وانما كانت ذيلا ملحقا بوزارة الأشغال العمومية يحضر اليها الوزير مرتين فى الأسبوع ، يوم الاثنين ويوم الخميس لتوقيع الأوامر والمنشورات المجهزة التى يعرضها عليه المستشار فى خلال ساعة أو أقل من ساعة فيمضيها بغير مراجعة ولا مناقشة ، ولم يتغير الأمر كثيرا عندما أصبحت الوزارة مستقلة(٣) .

فقد كانت سلطة المستشار « دنلوب » قد توطدت الى مدى بعيد وأصبح

---

(١) Lloyd : Egypt since Cromer, 17

(٢) رسائل مصرى لسياسى انجليزى كبير ، ص ٩٩ .

(٣) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٠٧ .

الآمر الناهى فبسط نفوذه على الموظفين وأصبحوا لا يعرفون لأحد سلطانا غير سلطانه ، وصار يعاملهم بمنتهى الشدة والقسوة ، وأصبح نظار المدارس والمفتشون يرهبونه كل الرهبة لأنه اذا رضى عن أحدهم ، رفعه الى أعلى عليين ، وان غضب على أحدهم حل به الذل والهوان ، ولم يكن يسمح لأحد منهم أن يناقشه فى أمر من الأمور مهما كان خاطئا أو مخالفا للقانون أو ضارا بالمصلحة العامة · ولكن كان على كل منهم أن يؤمر فيسمع ويطيع من غير أن يبدى أى اعتراض · وكان اذا تنازل وزار احدى المدارس ، أحدث بها الرعب والحيرة والاضطراب الشىء الكثير ، فقد كان كل همه موجها الى نظام سير التلاميذ والى نظام وضع الأدوات فى المكاتب أو على الجدران ، والى نظافة الأماكن لا نظافة التلاميذ أنفسهم ، فاذا تصادف أن وجد مصورا معلقا غير منتظم أو وجد عند موضع قدم تلميذ شيئا من آثار التراب أو وجد زجاج النوافذ مشوبا بشىء من التراب أو وجد كتابا أو فرجارا فى غير مكانه ، حلت النكبة النكباء والمصيبة السوداء بناظر المدرسة وموظفيها لأنه كان لا يعبأ أن يتكلم مع الناظر بمنتهى القسوة ، وكان لا يستنكف أحيانا من استعمال ألفاظ غير لائقة ، فان قبل ذلك ورضخ له فقد مرت العاصفة ، والا حلت به البلوى وأصابه الخسف والعسف والجور وحلت به عظائم الأمور وبهذه الطريقة أوجد بين جدران المدارس نظاما عسكريا جافا شديدا ، اذ أصبح خير نظار المدارس ، ذلك الذى كان يقلده فى كبريائه وشدته ، فاجتهد كل ناظر أن يقسو القسوة كلها على مرؤوسيه وتلاميذه ، وحاول المدرس بدوره أن يعامل تلاميذه بمنتهى الشدة والجفاء وأن يبتعد عنهم ويتكبر عليهم ما أمكنه الكبرياء حتى أصبحت العلاقة بين المدرس وتلميذه علاقة عداوة وشحناء لا عطف فيها ولا هوادة ولا مودة ، كل يتربص بصاحبه الدوائر ويحاول ايذاءه بمختلف الوسائل « وأنى للتعليم أن ينتج أو يثمر وهو مشبع بهذه الروح الخبيثة ؟(١) ·

ومن هنا يؤكد سلامة موسى أن أى مصرى التحق بالمدارس المصرية الابتدائية والثانوية فيما بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٢٠ لا يستطيع أن يقول أنه كان هنيئا بالحياة المدرسية « كانت هذه المدارس ثكنات · وكان كل ما يستحق الاهتمام فيها هو النظام أى الطاعة · ولم تكن نعرف ذلك الروح الديمقراطى الذى يعم المعاهد التعليمية فى هذه السنين وكذلك لم تكن هناك أية ألفة

---

(١) عبد الحميد فهمى مطر : التعليم فى مصر ، ص ١٨ ·

بين المدرس والتلميذ »(١) وكان العام يمر دون أن يعرف التلاميذ اسم المعلم الانجليزى الذى كان ينطق صمته قبل حديثه بالفطرسة ، وكان المعلم يسرع الى العقوبة لأقل ايماءة مخالفة من التلميذ ، وكانت العقوبة المألوفة أن يحرم التلميذ من الغذاء ويعطى رغيفا يأكله وهو واقف الى جنب زملائه القاعدين الى المائدة « ولست أظن أنه كان يقصد بهذه العقوبة سوى تعميم الذلة والهوان بيننا »(٢) .

ولما كان أولياء الأمور والطلاب يسارعون الى الصحف الوطنية يبثونها ما يشكون منه فتقوم هذه الصحف بواجبها وتشن الحملات العنيفة على المعارف وتضطرها فى بعض الاحيان رفع ما يقع من ظلم على الطلاب : أصدرت منشورا يحرم عليهم نشر شىء بالجرائد(١) .

وحتى لا يفكر الطلاب فى الاهتمام بقضايا بلادهم المتطلعة الى الحرية والاستقلال ، كانت توقع عليهم العقوبات اذا أبدوا اهتماما بها ، فقد حدث يوم ١٩١٠/١١/٢٤ أن اصطف طلبة المدرسة الثانوية والتحضيرية والابتدائية ومدرسة الاقباط بطنطا على افريز محطة طنطا للاشتراك فى استقبال الخديوى حين عودته من الاسكندرية الى القاهرة ، فما أن وقف القطار حتى هتف الطلاب للدستور الذى كان مطلبا قوميا وهتفوا بحياة مصر ، فقبض على كثير منهم ولفقت اليهم تهمة الاشتراك فى جمعية سرية ارهابية ! .

**٢ـ التعليم اداة للتخلف الاقتصادى :**

شعر بعض المفكرين فى مصر بالعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والتعليم وعبروا عن هذا الشعور فى مقالات عدة فى الصحف والمجلات التى كانت قائمة ، فعبد الله النديم يعرض لما كان قبل ظهور الاسلام . ويتضح من مقارنة النديم لهذه الحالة بما أصبح عليه الشرق بعد ذلك من تقدم أن ذلك انما يرجع الى ما حدث من اعداد علمى ووفرة رصيد البلاد البشرى من الأفراد المؤهلين للقيام بالتطور والتقدم « فلما جاء الاسلام ... اعتنى القائمون بالأحكام بالمعلمين والكتب ، فاستدعوا كثيرا من أفاضل الدنيا وترجموا الوفا من كتب

---

(١) سلامة موسى : تربية سلامة موسى ، ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) منشور نمرة ٩٤٠ صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٣٢٥ هـ .

القدماء وربوا العدد الكثير حتى ظهر العلماء والفضلاء والحكماء والأمراء وتحلى الشرق بحلية علمية وتزين بزينة عمرانية لا يحفظ التـــاريخ مثلهـــا عن المتقدمين »(١) ٠

واذا كان هذا هو مستوى وعى الكتاب المصريين بهذه القضية ، فان الفلسفة التى كانت الدولة تسير عليها فقد اتجهت الى حصر عملية اعـــداد الرصيد البشرى داخل نطاق اعداد الأفراد اللازمين لوظائف الحكومة المختلفة ، والخطورة هنا تكمن فى أن الاحتلال البريطانى هو الذى تبنى هـذه الفلسفة وطبقها بما يملكه من قوة وسيطرة كما أن وظائف الدولة كانت محدودة النطاق، أما معظم أوجه النشاط التجارى والصناعى والزراعى فقد كانت متروكة للعمل الفردى والاختيارى الحر مما جعل التعليم أداة لتثبيت ما كان موجـــودا من تخلف اقتصادى ٠ وقد كان كرومر صريحا للغاية فى ايضاح سياسة الاحتلال فى هذ الصدد ، فهو يقول فى تقريره عن سنة ١٩٠٢ أن الحكومة تسعى فى تقديم خدماتها التعليمية الى انشاء « خدمة ملكيـــة » أى اعـــداد موظفين ومستخدمين يعتمد عليهم ٠٠٠ وقد استطاع كرومر ومساعدوه من أساطين الاستعمار أن يطبقوا هذه السياسة خير تطبيق متخذين نموذجا لهم ما قام به « ماكولى » فى الهند حيث استطاع أن يشكل التعليم ليقتصر على اعـــداد الموظفين اللازمين لتسيير دفة الجهاز الادارى فى الحكومة ٠

وقد أدرك فريق من المفكرين المصريين خطر هذا الهدف الضيق للتعليم ففضحوا نتائجه ودوافعه الخبيثة ، فالشيخ على يوسف يكتب فى المؤيد(٢) موضحا اختلاف أغراض التعليم فى مصر عنها فى الأمم الغربية ، فالعمـــل فى الوظائف الحكومية بالنسبة للغربيين لا يمثل قيمة أرفع من سائر الاعمال الأخرى كما فى مصر « كل ذلك من الدواعى التى بعثتهم على الاعتناء بأعمالهم فكانت النتيجة عمران البلاد بتقديم الفنون الصناعية والزراعية التى هى من العوامل الوحيدة فى سعادة أممهم ورفاهيتها » ٠٠ ووقف قاسم أمين ينـــدد بالتعليم القائم « لأنه لا يؤدى الى تطوير البلاد وتقدمها ، وأنى له أن يستطيع ذلك اذا اقتصر على اعداد الموظفين »(٣) وكتب مصرى لسياسى انجليزى كبير

---

(١) مجلة الأستاذ : الجزء الثانى ، السنة الأولى ، العدد الصادر فى ١٨٩٨/٢/٣٠ ٠

(٢) على يوسف : « وجهة التعليم » جريدة المؤيد ، العـدد الخامس ، الصـــادر فى ١٨٨٩/١٢/١٠ ٠

(٣) كلمة قاسم أمين فى سراى حسن زايد احتفالا بانشاء الجامعة ، نشرتها جريدة المؤيد العدد ٥٤٤٤ الصادر فى ١٩٠٨/٤/١٨ ٠

يظهر الأثر السيء لهذه السياسة على المتعلمين اذ أصبح لا هم لهم فى التعليم الا الالتحاق بعمل حكومى(١) ٠

ومن الطبيعى اذا اقتصر هدف التعليم على هذا الهدف الضيق ألا تحتاج الدولة الا تعليم أعداد قليلة من الطلاب ٠ ولما كان الضغط الشعبى يتزايد طلبا للتعليم ، فلابد أن يزيد عدد المتخرجين على حاجة الجهاز الحكومى وتنتشر البطالة بين المتعلمين وتقف الحكومة عاجزة لا تستطيع أن تفعل شيئا مع أنها هى التى ضيقت مجالات العمل ، ويقول منشور أصدرته وزارة المعارف لجميع فروعها :

« قد شوهد أن كثيرا من تلامذة المدارس عندما يتمون الدراسة أو يرفتون من مدارسهم يترددون على النظارة ملحين بطلب استخدامهم بمصالح الحكومة أو التكفل بأمر معاشهم زعما منهم بأنها ملزمة بذلك ٠ وهذا فكر فاسد لا حق لأجدهم فيه لأن النظارة لا يلزمها سوى تعليمهم ، واخراجهم متى تعلموا دروسهم واعطائهم شهادات دالة على ما تحصلوا عليه من العلوم للبحث عن معاشهم بأنفسهم بمقتضى تلك الشهادات(٢) ٠

ولم تقتصر جهود الاحتلال فى استخدام التعليم كأداة للمحافظة على تخلف المصرى على مجرد حصر الهدف فى اعداد موظفين للجهاز الحكومى بخصائص معينة ، وانما تجاوز الى أمر آخر لا يقل خطرا ، فاذا كان التعليم كله بجميع مراحله وأنواعه يكون أساسا هاما للاقتصاد الا أننا سنضرب أمثلة من التعليم الفنى بالذات حيث أنه يحتل موقعا استراتيجيا فى هذا الأساس ٠

ـ فبالنسبة للتعليم الزراعى نجد أن وزير المعارف يعترف بأنه وجد أن المدرسة الزراعية الأساسية فى البلاد وهى مدرسة الزراعة التى تحولت بعد ذلك الى مدرسة الزراعة العليا فكلية الزراعة « التى أنشئت من نحو عشرين سنة ( قبل هذا الحديث سنة ١٩١٢ ) لم يخرج رجالا حائزين للمعلومات التى تناسب حالة الرقى التى وصلت اليها البلاد » ٠ ثم يذكر أن « لذلك

---

(١) رسائل مصرى لسياسى انجليزى ، ص ١٠ ٠

(٢) منشور نمرة ٢٥ صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٠٢ هـ ـ ١٨٨٥/١٢/٢٣ م ٠

سببين : أولهما ضعف التلاميذ الذين يدخلون هذه المدرسة . وثانيهما لغة التعليم ، كانت لغة التعليم الى ذلك الوقت أجنبية »(١) .

وزعم جورست أن التعليم الزراعى قد أحرز خطوات هامة نحو التقدم وخاصة على يد مجالس المديريات وذلك بفعل تشجيع نظارة المعارف ، ولكن جريدة الاهالى فضحت ما فى هذا الزعم من كذب ، اذ ذكرت أن الحكومة قد منحت مجالس المديريات ٦٪ من مجموع ضرائب الأطيـــان ، فاذا كان مجموع الضرائب خمسة مليون جنيه ، كانت الخمسة٪ من ذلك المجموع ٢٥٠ ألف جنيه سنويا تستلمه مجالس المديريات فى ذلك الوقت ، فاذا نظرنا كم نصيب التعليم الزراعى من الـ ٥٪ وفرضنا أنه العشر ، أى مبلغ ٢٥ ألف جنيه ، « ومن المؤكد أن مجالس المديريات لا تنفقه على التعليم الزراعى ، فهل من العدل أن ينفق خمسة فى الألف من خمسة ملايين على ترقية الأرض التى يجنى منها هذا المبلغ العظيم والتى أوجدت اعتناء أكثر أعطت ضعف هذه الجباية ؟(٢) .

ومن الملاحظ أن التعليم الزراعى لم يقم بجهد يذكر لتحسين أساليب الزراعة وارشاد الفلاحين الى بعض المعلومات التى تنير أمامهم طريق العمل السليم ، وما كان ذلك الا لأن المدرسة الزراعية كانت تعد طلبتها لمجرد أن يكونوا اداريين فهم لم يتلقوا فى مدارسهم ما يمكنهم أن يديروا بذكاء ومهارة مزرعة ما أو يربون الدواجن والماشية ، أو يعرفون كيفية التمويل المـــالى للمشروعات الزراعية بطريقة عملية(٣) .

ـ أما بالنسبة للتعليم التجارى ، فلم تكن المدارس التجارية ـ حتى سنة ١٩١٤ بكافية فى بلاد كان عدد سكانها ١٢ مليون نسمة فى الوقت الذى كان للأجانب فيه حوالى ١١ مدرسة تجارية ، أما فى مصر فقد كانت هناك مدرستان نهاريتان وأربع مدارس ليلية ، وبينما كان عدد طلاب المدارس المصرية ١٢٠٠ تلميذ تقريبا منهم ٣٢٠ تلميـــذا منقطعون للدراسة فى المدرستين النهاريتين وبأنهم لا يشتغلون الا ساعتين فى بعض أيام الاسبوع

---

(١) محاضر جلسات شورى القوانين جلسة ١٩١٢/١٢/٧ .

(٢) الأهالى فى ١٩١١/٥/٢١ ، العدد ١٧٧ .

(٣) Amir Boktor : School and Society in the Valley of the Nile, p. 232.

فقط ، كان عدد طلاب المدارس الأجنبية ١٥٠٠ تلميذا ، وبالتالى فقد كان فى مصر تلميذ واحد لكل مائة ألف من السكان ، أما بالنسبة للأجانب فقد بلغت النسبة ١ : ٢٣ ٠

والمتأمل فى احصائيات المدرسة العالية يلاحظ تناقصاً مستمرا فى السنوات الأخيرة فى اعداد الطلاب بها ، ففى سنة ١٩١٧ ، كان بالمدرسة ٧٥ طالبا ، وفى سنة ١٩٢٠ أصبحوا ستين ، وفى سنة ١٩٢٢ صاروا ٤٩ ٠ وتفسر وزارة المعارف(١) هذه الظاهرة بأنها ترجع الى عـــدم ادراك الجمهور للمزايا الوفيرة التى تنجم عن التعليم التجارى العالى ، والى اعتقاد البعض أن الأعمال التجارية لا تبلغ من شرف المنزلة مبلغ غـــيرها من المهن الأخرى ، يضاف الى ذلك ( ان لم يكن الأهم ) ما أنتجه من الاثر اعطاء خريجيها قبـــل تضديل الدرجات مرتبا دون مرتب خريجى المدارس العالية الأخرى والـــذى نسيته وزارة المعارف كذلك هو احتكار الأجانب للوظائف المالية والتجارية فى كافة أوجه النشاط الاقتصادية مما كان يجعل الخريجين يشعرون بأن الطريق أمامهم مسدود ٠ ويكفى دلالة على ذلك ، أن خريجى التعليم التجارى الذين كان من المفروض أن يتجهوا الى الأعمال التجارية الحرة والانخراط فى سلك موظفى البيوتات المالية والتجارية ، كان معظمهم يتجه الى وظائف الحكومة ، فاحصاءات سنة ١٩٢٣ تشير الى أنه من بين ٤٣ خريج من مدرستى المحاسبة والتجارة ، التحق بوظائف الحكومة ٢٥ طالبا ، أى بنسبة ٥٨٪ تقريبا بعد أن كانت هذه النسبة ٣٠٪ سنة ١٩٢٢(٢) ٠

ـ وبالنسبة للتعليم الصناعى فلا ينبغى أن تخدعنا التقارير الرسمية التى كان ممثلو الاحتلال يظهرون فيها رغبتهم فى نشر التعليم الصناعى ، فكرومر يذكـــر : « من رأيى أن البـــلاد فى حـــاجة الى تكثير المـــدارس الصناعية »(٣) ، اذ ينبغى أن نتساءل : أى نوع من المدارس الصناعية ؟ انها مدارس تقتصر على اعداد أفراد يقومون بحاجات الدكاكين والورش الصغيرة والأعمال البسيطة التى كان العمال الاجانب لا يقبلون عليها والتى لم تكن لها فاعلية تذكر فى تطوير الصناعة المصرية وحتى اذا كان الأمر كما يدعى ،

---

(١) تقرير يبين حال التعليم من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٢٢ ، ص ٥١ ٠

(٢) تقرير يبين حال التعليم سنة ١٩٣٣ ، ص ٣١ ٠

(٣) كرومر : تقرير عن الحالة المالية والادارة والحالة العمومية بمصر والسودان ١٩٠٠ ص ٧١ ٠

فلسنا ندرى ما الذى منعه ومنع تابعيه من اخراج أمانيهم الى حيز التنفيذ مع ما كانوا يتمتعون به من سيطرة مطلقة على مقدرات البلاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية ٠

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن نسبة كبيرة من خريجى التعليم الصناعى كانت تلتحق بالسكك الحديدية حيث كان الانجليز يهتمون بها اهتماما خاصا لاهميتها فى تسهيل حركة ونقل القطن الى الخارج ، وكذلك القوات العسكرية للاحتلال بدليل ما نلاحظه من أن الخطوط الأولى التى أنشئت كانت تتصل بالموانى خاصة السويس والاسكندرية ٠

### ٣ ـ التعليم أداة للجمود الاجتماعى :

عندما ينكب الاستعمار بلدا من البلدان ويصبح همه الأول أن يثبت أركانه ليضمن استمراره ويدعم وجوده بالعمل على استغلاله اقتصاديا وتجميده اجتماعيا وفكريا وجعله تابعا سياسيا . فان الحظر على وجوده لا يكون قد زال كلية اذا تركت مقدرات التعليم فيه بيد أبنائه ينشرونه ويوسعون فيه ، اذ ما دام التعليم هو أداة صناعة المواطن ، فمن المؤكد أن يجد الاستعمار نفسه أمام شعب به من الرجال من لا يطيقون صبرا بما عليه من استغلال وجمود وتبعية فينقلبون عليه شر انقلاب معيدين لبلادهم حقها فى الاستقلال والحرية والتقدم ٠ من هنا جعل الاستعمار عموما . والبريطانى فى مصر خصوصا ـ من القبض على شئون التربية والتعليم قرينا للوجود العسكرى والتحكم الاقتصادى حتى يمكن ـ بتضييق فرصه أمام أبناء البلاد ـ احكام السيطرة والاستغلال والنهب ، وقد اتخذت هذه السياسة مظاهر شتى ، فمن قبض اليد على الانفاق على التعليم . الى فرض المصروفات المدرسية والى التشدد فى الامتحانات والى التحكم فى البعثات ، ومن الطبيعى أن يكون لذلك كله رد فعل شعبى يتمثل فى العديد من الكتابات التى هدفت الى توجيه سياسة التعليم الى الجانب الآخر . جانب التعليم وتيسير السبل أمامه حتى ينهض ويقوم بدوره كاملا ، ومحاولات من الدولة التى يسيطر عليها الاحتلال لامتصاص هذا الاتجاه بنوع من الاستجابة التى تدل على التمييع والبساطة ٠

### وهذا يتضح لنا فيما يلى :

( ) الانفاق على التعليم : تحدد المبالغ التى تقوم الدولة بانفاقها على التعليم مدى ما تبذله من جهد فى هذا المجال . وهذا وذاك يتيح لنا

صورة واضحة نستطيع بناء عليها أن نقف على مدى تقدير الدولة لقيمة التعليم · وفى تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٢ يضع أمامنا عدة متغيرات هامة كان على الاحتلال أن يختار بينها ويحدد سياسته فى الانفاق على التعليم :

١ ـ أنه لابد من انفاق أموال كثيرة على الرى والصرف بنوع خاص اذا أريد أن يستفيد أهالى مصر من خصب أرضهم واستعدادها الزراعى الذى جادت به الطبيعة عليهم ·

٢ ـ ان الضرائب كانت فوق الطاقة ، وأن النظام المالى كثير الشوائب مع ما تم فيه من الاصلاح ( كذا ) فى عهد المراقبة المالية الثنائية من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٨٢ م ·

٣ ـ أنه لابد من الاصلاح فى كل فرع من فروع الحكومة ، وكل ذلك يقتضى نفقات طائلة ، ولما كان الاحتلال يهمه فى المرتبة الأولى أن تنتظم مالية البلاد حتى يضمن الدائنون الأوربيون ديونهم فان ذلك يفترض :

ـ أن يحتل الاصلاح فى شئون التعليم والصحة وما الى ذلك مرتبة متأخرة لأن ذلك يتطلب أموالا كثيرة فى الوقت الذى يجب أن يخصص فيه الجزء الأكبر منه لسداد الديون ·

ـ فاذا ما قيل أنه يمكن القيام بهذه الاصلاحات والحصول لها على مال عن طريق رفع الضرائب ، فان الاحتلال لم يرد ذلك عملا بالقاعدة التى تقول « من الحمق أن تقتل الدجاجة التى تبيض ذهبا » وتظاهرا بأن جمهور الأهالى يهمه تخفيف الضرائب أكثر مما تهمه الاصلاحات الادارية مهما كانت هذه الاصلاحات مطلوبة لذاتها ·

ـ لا بأس ـ بل من الضرورى ـ الانفاق بأكبر قدر ممكن من المال على شئون الزراعة والرى ما دامت مصر قد احتلت مركزها المفروض عليها فى سياسة التخصص ، وما دامت قد أصبحت مزرعة الاستعمار القطنية ·

ولم يعدم الاحتلال وجود موظفين كبار من غير الأوروبيين يوليهم شئون التعليم ويفلسفوا اتجاهاته وسياسته ويعطونها مبرراتها ، ويبرزوا حتميتها · فيعقوب ارتين وكيل المعارف يؤكد الفكرة التى تقوم عليها سياسة الاحتلال وهى ثانوية الانفاق على التعليم ·

أما القول بأن الحكومة لاتريد زيادة الانفاق على التعليم حتى لا تضطر الى ارهاق الأفراد بالضرائب فهو لا يستند الى أساس من الصحة ، لأن فئات مختلفة من أفراد الشعب كانت تطالب بزيادة الانفاق مهما تطلب ذلك من فرض الضرائب ، وأظهرت كتابات عدد من الكتاب وكذلك المناقشات التى حدثت حول هذه القضية مدى ايمان الشعب بفكرة « أولوية الانفاق على التعليم » فعندما نشرت لجنة التعليم الأولى مشروعاتها لتعميم التعليم الأولى سنة ١٩١٩ · وجابهتها مشكلة تمويله والانفاق عليه كتب أحد المحامين مطالبا بتطبيق الضرائب النسبية على أصحاب العقارات الذين تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة وبذلك يستثنى صغار الملاك ، على شرط أن تزيد نسبة الضرائب بزيادة المملوك حتى يمكن الانفاق منها على التعليم(١) ·

كذلك نرى مطالبة أعضاء مجلس شورى القوانين المستمرة بنشر التعليم وزيادة الانفاق عليه بغض النظر عما يكلفه من أموال ، فقد جاء فى تقرير اللجنة الخاصة بفحص ميزانية سنة ١٩٠١ « ليس بخاف على الحكومة أن من الاحتياطات التى هى أساس كل احتياط يتخذ للأمن العام أو للصحة ، التربية والتعليم ، فاذا لوحظ أنه يجب ترقى المصالح واتقان نظامها وانفاق النفقات على تلك ، وجب أن يجرى مثل ذلك فى التربية والتعليم ، بل يجب أن تكون العناية بالتربية أكثر · فكان يسرنا أن نرى فى كل سنة زيادة فى نفقات المعارف يفتح فيها للفقراء من الناس أبوابا لتربية أبنائهم » ·

ان مقارنة بين أوجه الانفاق المختلفة فى ميزانية الدولة فى فترة من السنين توضح بمالا يدع مجالا للشك ضعف الحجج التى ساقها عن الاحتلال أذنابه فى مصر من أن قلة الانفاق على التعليم كانت أمرا ضروريا لمواجهة الالتزامات المفروضة على مصر ، وأن الدولة توجه عنايتها فى الانفاق الى الأوجه التى يمكن أن تدر ثروة عاجلة ، ففى احصاء سنة ١٨٩٩ نجد أن المخصص للخديو هو ٥٢٢٨٦١ جنيه بينما كان يخص التعليم ١٠٧٫٩٦٤ جنيه ويصرف على السودان ١٤٦٫٣١٧ جنيه ·

وعلى الرغم من زيادة ميزانية الدولة المستمرة فقد ظلت نسبة ما يخص التعليم منها طوال فترة الاحتلال منخفضة لا يلحقها تغير يذكر ، فمنذ سنة ٨٨٢ الى سنة ١٩٠٣ أى فى مدة عشرين عاما بلغ ما أنفقته الدولة على التعليم ١٫٨٢٢٫٥٤٧ جنيها من مجموعة المصروفات العمومية التى بلغت طوال هذه

---

(١) محمد سعيد أفندى : كلمة فى تقرير لجنة التعليم الأولى ، ص ٨ ·

الفترة ٤١٥ر٧٦٥ر٢١٣ جنيهـــا ، أى أن نسبة ما أنفق عـــلى التعليم بلغت ٩ر٪ من الميزانية العامة طوال عشرين عاما . وفى سنة ١٩٠٤ بلغت الأموال التى أنفقتها الدولة على التعليم ٥٠٠ر٢٠٣ جنيه فى الوقت الذى كانت فيه ميزانية الدولة ٢٧٢ر٩٥٠ر١٢ جنيها أى بنسبة ٦ر١٪ تقريبا .

وتمر السنون ويظل التقتير فى الانفاق على التعليم كما هو ، ذلك أننا اذا تأملنا النسبة التى اتخذتها ميزانية التعليم فى السنوات الأخيرة أى من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٢٣ فسنلاحظ أنها كانت تتجه الى الانخفاض ، الى أن بدأ الاحتلال يخفف قبضته على التعليم بذهاب دنلوب ، فبدأت نسبة الانفاق على التعليم تزيد باطراد .

(ب) فرض المصروفات : وفى الوقت الذى كانت فيه وزارة المعارف تنفق على التعليم بهذا القدر الشحيح ، كان هذا القدر يأتى أغلبه من جيوب أهالى التلاميذ الذين فرضت عليهم المصروفات الباهظة تعويقا لهم عن التمتع بالتعليم وضنا من الدولة أن تتكبد القروش القليلة تنير بها العقول المتعطشة للمعرفة وترقى بأصحابها الى مدارج التمدن والتقدم ، ولم يكن تقـــرير المصروفات أمرا جائزا أو يحسن أن ينادى به أحد منذ عهود طويلة ، الى أن ابتليت البلاد بالاحتلال ، صحيح أن رياض باشا قد قرر شيئا من المصروفات فى سنة ١٨٧٤ فى القانون الذى سنه لدخول التلاميذ بمدارس الحكومة الملكية ( بندى ٣ و ٤ ) الصادر باعتماده الأمر الخديوى فى ٥ فبراير سنة ١٨٧٤ الا أن أحدا لم يكن ليجرؤ أن ينفذه ويبدو أن وزارة المعارف قد وجدت فى هذه البادرة ما يشجعها فيما بعد على تقرير المصروفات فأحيت القانون وبدأت فى تنفيذه بالفعل منذ سنة ١٨٨٥ وكان من الضرورى أن يجد هذا الأمـــر الجديد على التعليم من يبرره ويفلسفه كالعادة .

فقد ذكر يعقوب أرتين(١) أن المجانية « شىء مخالف للذوق السليم ومناف للعدالة ، وأصبحت خطة الوزارة هى تقليل عدد من يتعلمون مجانا . فان كثرة هذا العدد قد حولت المدارس عن حقيقتها وجعلتها أشبه بمأوى ..» ويكفينا ما كان قد ذكره كرومر من قبل فى تقريره عن سنة ١٩٠٢ حيث قال بالحرف الواحد : « ان المساعى مبذولة لحصر عدد التلاميذ الـــذين يدخلون المدارس الابتدائية برفع أجرة التعليم فيها » . والهدف من ذلك هو أن

---

(١) يعقوب أرتين : القول التام فى التعليم العام ، ص ٤٦ .

تتحول الجمهرة الكبرى الى تعليم الكتاتيب الذى لم تر سلطات الاحتلال خطرا من انتشاره ٠

كذلك لم تتورع وزارة المعارف من الاعتراف بأن فـــرض المصروفات ورفعها يؤدى الى أن ينحصر التعليم فى طائفة قليلة من بين القادرين على دفع المال اللازم من الأغنياء وبعض أفراد الطبقة المتوسطة وتعجز الطبقات الفقيرة عن ولوج هذا التعليم الذى يؤدى بخريجيه الى احتلال وظائف الدولة المختلفة٠ ولما كان من غير المرغوب فيه أن يحتل مثل هذه الوظائف أفراد من الفقراء فقد كان ضروريا أن توالى الوزارة زيادة المصروفات ومن هنا نجد أن اللجنـــة للعملية الادارية سنة ١٩٠١(١) تذهب الى أن قلة المصروفات كانت تدعـــو كثيرا من العائلات غير المتيسرة لادخال أولادهم بها أملا فى حصولهم فيما بعد على وظائف الحكومة « ولملافاة هذه المضار الجسيمة » ــ على حد تعبير وزارة المعارف ــ رأت اللجنة العلمية الادارية لزوم التعديل فى شروط القبـــول بالمدارس الابتدائية بحيث لا يقبل فيها الا الطلبة الذين تسمح لهم حالتهم بالاستمرار على تلقى التعليم الثانوى والعالى بقدر الامكان ويكونون من طبقة من الأهالى الراقية نوعا تحاول تربيتهم الأولية دون الاضرار بمن يختلط بهم من التلاميذ ٠ ولا خلاف فى أن الطريقة العملية المؤدية لهذه الغاية انما هى زيادة فئة المصروفات المدرسية » ٠ والحالة التى تشير اليها اللجنـــة التى تشترطها لمدى قدرة الطلاب للاستمرار على تلقى التعليم الثانوى والعالى ليست هى الحالة العلمية ولكنها الحالة المالية ٠٠٠

ويذكر أن كرومر أن ما أخذته الحكومة من التلاميذ أجرة للتعليم سنة ١٨٨١ أى قبل الاحتلال بسنة بلغ نحو ٢٣٠٠ جنيه أصبح ١٧٠٠٠ جنيه سنة ١٨٩٠ ، ثم زاد بعد ذلك سنة بسنة فصار ٧٦٠٠٠ جنيه سنة ١٩٠٤ وقدر أن يصل الى ١٩٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٠٥(٢) ٠

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نذكر بعض الجهود الحكومية لزيادة عبء المصروفات على أبناء الشعب :

---

(١) محاضر جلسات اللجنة العلمية الادارية ٠ جلسة ١٩٠١/٦/١٣ ٠

(٢) كرومر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فطر والسودان سنة ١٩٠٤ ، ص ١٣٢ ٠

١ - كانت الوزارة تمنح طلبة مدرستى الطب والهندسة مرتبات تعينهم على الدراسة والمعيشة وتشوقهم حيث كان الاقبال عليها ضعيفا ، فأرسل لهم قلم الحسابات بالوزارة مذكرة الى اللجنة العلمية الادارية فى ١٤/١٠/١٩٠٠ لالغاء هذه المرتبات تدريجيا ٠

٢ - أصبحت نسبة التلاميذ الذين يدفعون مصروفات مدرسية حتى سنة ١٩٠٢ ، ٩٢٪ من مجموع التلاميذ المقيدين وكانت هذه النسبة ٩١٪ سنة ١٩٠١ و ٧٧٪ سنة ١٨٩٨ و ٦١٪ سنة ١٨٩٠ و ٣٠٪ سنة ١٨٨٩ ٠

٣ - فى السنة الدراسية ١٩٠٥/١٩٠٦ رفعت الوزارة مصروفات التلميذ الداخلى الى ٤٠ جنيها بدلا من ٣٠ جنيها بمدرسة الناصرية ، والقسم الابتدائى فى مدرسة رأس التين و ٣٥ جنيها عن نفس التلميذ بمدرسة المنصورة بعد أن كان يدفع ٢٠ جنيها و ١٠ جنيهات عن كل تلميذ فى نفس المدرسة الخارجى بعد أن كان يدفع ثمانية ٠ وفى مدرسة الزراعة كانت المصروفات عن الطلبة الحاصلين على الابتدائية بها ٣٠ جنيها فأصبحت ٤٠ جنيها للداخلى ٠ وبالنسبة لغير الحاصلين على الابتدائية ظلت خمسين جنيها كما هى ٠ وواضح من هذا الفرق كيف كانت القوانين تبيح للأكثر غنى أن يتعلم تعليما متوسطا دون الحصول على الشهادة الابتدائية ما دام قادرا على أن يدفع أكثر ٠

(جـ) **التشدد فى الامتحانات :** اتخذت الامتحانات فى مصر وسيلة خبيثة استطاعت بها الدولة أن تضيق من فرص التعليم أمام الناس بما أحاطتها به من رهبة وما اتبعته فيها من تشديد وتصعيب وقسوة ٠ وليس معنى ذلك أن الامتحانات كانت حدثا جديدا لم تعرفه البلاد الا بقدوم الاحتلال ، لقد كانت موجودة من قبل ، الا أنها لم تكن أداة للتخويف والارهاب ، وانما وسيلة تزيد من اقبال التلاميذ على التعليم بما كانت تبعثه من شوق وما كان يتخذ منها من ترغيب ٠ ويكفى للدلالة على ذلك أن الجزء الخاص بالامتحانات من لائحة رجب ( ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ هـ ، ٢٩ أبريل سنة ١٨٦٨ ) قد ذكر تحت باب « فى تشويق الأطفال » ، والقارىء لما جاء تحت هذا العنوان عن الامتحان وفلسفته والغاية منه يدرك المفارقة الكبيرة بينه وبين ما شاع وساد فيما بعد من سنوات الاحتلال ٠

وتحمل اللوائح والقوانين الخاصة بمختلف الامتحانات نصوصا صارخة تؤكد هذه الفلسفة ، والاجراءات « التخويفية » التى أحاطت بها الامتحانات ٠

ففى المادة الرابعة عشرة من قانون امتحان شهادة الدراسة الثـــانوية سنة ١٩١٣ نجد : « فى الامتحانات التحريرية والشفوية يعطى لرئيس أو أحـــد المراقبين رقما خاصا يقوم مقام اسم الطالب بحيث لا يتسنى للممتحنين معرفة أسماء الطلبة الذين يختبرونهم أو يصححون أوراقهم · وليس للممتحنين أن يسألوا أحدا من طالبى الامتحان عن اسمه ولا عن المدرسة التى هو منها ولا عن أى شىء يتعلق به ، ويحظر قطعيا على الطلبة أن يحاولوابأى وسيلة من الوسائل تعريف أعضاء لجان الامتحان بأنفسهم » ·

وفى لائحة امتحان الشهادة الابتدائية لسنة ١٨٩٣ نجد « الامتحانات التحريرية تكتب على أوراق عليها دمغـــة خصوصية يوزعها القومسيون ولا يوضع عليها علامة أو اشارة » : وفى لائحة امتحان الابتدائية سنة ١٨٩٥ نجد فى المادة التاسعة عشرة : « تصحيح الأوراق وتقدير الدرجات يحصل بمعرفة قومسيون خصوصى يعقد بنظارة المعارف وهذا القومسيون يتركب من رئيس ومراقبين وممتحنين ويسمى بقومسيون تقدير الدرجات ولا يسوغ فى أى حال من الأحوال أن يكون من ضمن هذا القومسيون أى موظف من موظفى المدارس الجارى امتحان تلامذتها » ·

وفى المادة العشرين من نفس اللائحة « على رؤساء اللجان أن يرسلوا الى رئيس قومسيون تقدير الدرجات أوراق الامتحانات عند اتمامها أولا بأول داخل مظروف مختوم وهذه المظاريف يفتحها رئيس القومسيون بنظـــارة المعارف بحضور أحد مراقبى القومسيون » ، وفى لائحة امتحان سنة ١٩٠٥ نجد فى المادة السابعة عشر « وحيث أن اللجنة توزع عليهم ( الطلاب ) جميع الأدوات اللازمة عدا الأقلام العربية ، فلا يسوغ لهم مطلقا استعمال أدوات غير ذلك » ·

وكان لابد أن تنعكس سياسة التشدد هذه على نتائج الامتحان ، ففى امتحان الشهادة الابتدائية لسنة ١٨٩٨ تقدم للامتحان ١٣٨١ طالبا نجح منهم ٤٢٧ أى بنسبة لا تزيد على ٣٠٪ فقط ، وفى امتحان الشهادة الثانوية نجح ٩٨ طالبا من ٣٤٤طالبا تقدموا للامتحان أى بنسبة لا تزيد على ٢٨٪ فقط ، وتزداد النتيجة سوءا وانحدارا فيصبح عدد الناجحين ٦٨ من بين ٣٧٢ تقدموا للامتحان أى بنسبة ٢١٪ ، ولم تتحسن هذه النتيجة بعد ذلك بعدة سنوات ، فبالنسبة للشهادة الابتدائية نجد أنه فى سنة ١٩٠٣ بلغ عدد المتقدمين للامتحان ٢٧٩٤ طالبا نجح منهـــم ٦١٤ طالبـــا فقط أى بنسبة ٢٦٪ ·

**٤ - التعليم أداة للتخريب الثقافى :**

أ - **محاربة اللغة العربية :** وكانت اللغة كذلك مجالا خطيرا ركز عليه الاحتلال جهوده حتى يستطيع أن يمكن لنفسه بالتمكين لثقافته وتخريب الثقافة العربية · وكانت وسيلته الى ذلك هى فرض لغته الانجليزية على التعليم محققا بذلك هدفين : الهدف الأول : هو محاولة خنق الروح الوطنية المصرية ، والثانى محاربة الثقافة الفرنسية التى شعر الاحتلال بميل المصريين اليها · وكان الاحتلال فى ذلك ذكيا وخبيثا الى أقصى حد · فاللغة فى أى ثقافة هى وسيلة نقلها ، وهى وعاؤها · وأى وهن يصيبها انما يصيب المجتمع المتحدث بها بأفدح الأخطار ، ومن هنا جعل المفكرون والكتاب المصريون من ضرورة أن يكون التعليم باللغة العربية سلاحا هاما فى معركة الاستقلال والتحرير ·

وأول ما بدأ التفكير فى الغاء التعليم باللغة العربية وجعله بالانجليزية أو الفرنسية كان فى سنة ١٨٨٨ فى التقرير الرابع الذى قدمه على مبارك الى الخديو عن أحوال التعليم · ثم ظهرت بعد ذلك دعوات هدامة للنيل من اللغة الغربية ·

فقد قدم المهندس وليم ولكوكس الى مصر سنة ١٨٨٢ من الهند وكان موظفا بمصلحة الرى بها ، ودعا الى نشر العامية والتأليف بها وترجم بعض فصول من مسرحيات شكسبير ومن الانجيل الى العامية ، وألقى خطابا مشهورا فى الأزبكية فى يناير سنة ١٨٩٢ ، موضوعه « لم لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين حتى الآن ؟ » · ومن جملة ما قاله أن من جملة العوامل فى فقد قوة الاختراع ، عند المصريين استبقاؤهم اللغة العربية ( الفصحى ) وأشار باغفالها واستبدالها باللغة الانجليزية الحاضرة ·

كما ظهر بعد ذلك بقليل ( سنة ١٨٩٧ ) كتاب أطلق عليه اسم « اللغة العامية العصرية بالحروف الأفرنجية » وهو مشروع ينتقل خطوة تالية بعد خطوة الدعوة الى العامية فيطالب بكتابتها بالحروف الأفرنجية ، وقد أعده بعض الأجانب ، ورتبت له أبجدية افرنجية وعوض فيها عن الحروف العربية الخالصة بأحرف ذات علامات خاصة ومعه تمارين لاستعمال هذه الحروف ·

ثم دعا وليم ويلمور أحد قضاة محكمة الاستئناف الأهلية الى اتخاذ اللغة العربية - العامية للكتابة بدلا من الفصحى كذلك ، وأصدر كتابا عنوانه The spoken Arapic of Egypt

وقد شن مصطفى كامل حملة شعواء على دعوة ويلمور على صفحات اللواء منبها الى الخطر الذى تحمله هذه الدعوة بين ثناياها . فهى تصوب سهاما الى أهم وأعز شيء يملكه المجتمع وهى « الدرع التى نتقى بها كل خطب وتحفظ بها العقيدة فى النفس أو الدين من خطر الضياع » وهى « خزانة التاريخ الملى والشرف الأعلى ومستودع أسرار حكمة المتقدمين والمتأخرين » . وعلى هذا فان المطالب بمحوها وتغييرها « انما يطلب قلب كيان حقيقتها الاجتماعية وتدمير ديننا بالاستسلام الأبدى للغرب وسلطانه »(١) .

ولم يقتصر الهجوم والنقد على اللغة العربية كلغة تعليم أو محاولة زعزعة أركانها بالدعوة الى العامية على الأجانب والمحتلين فقط ، بل سار فى نفس التيار عدد من المصريين والمتمصرين كان منهم أصحاب مناصب خطيرة وكبيرة حاولوا خلالها أن يقوموا بالتأثير اللازم لانقاذ آرائهم مسايرة للاستعمار فى دعواه . فمن ذلك ما ذكره على مبارك فى تقريره عن حال التعليم سنة ١٨٨٨ . أما يعقوب أرتين فقد ذهب الى أنه يتعين علينا ان أردنا تعلم العلوم من أوربا أن نتعلم احدى لطاتها العلمية ، ولا يمكن الاعتماد فى سبيل الحصول على ذلك الحذق ترجمة كتب الغربيين الى لغتنا العربية « ان الديار المصرية ليست متسعة الاطراف وسكانها قليلون وليس فيهم للآن من يفقه ضرورة التحلى بتلك الآداب ، والاستفادة بها الا النذر اليسير ، ومن ثم لم تتوافر لدينا الوسائل المادية والمزايا المثالية الحاملة لذوى الأهلية من المترجمين على حسن القيام بهذا العمل الذى يستدعى أهلية خصوصية ومعارف واسعة » .

ب ـ **النشاط التربوى الأجنبى** : ولم تحارب الثقافة العربية فى مصر عن طريق اللغة فقط . وانما كان النشاط الاجنبى التربوى عاملا هاما فى ذلك ، فما طمحت الدول الغربية الى الاستيلاء على بلد أو اقليم من قارة أفريقيا أو من الشرق عموما الا وسبقت اليها بافتتاح المدارس ومن ثم تتخلق بأخلاقهم

---

(١) اللواء : فى ١٩٠٢/٢/٢ العدد ٧٧ .

ليمهدوا لها طريق الافتتاح والاستعمار علما منها بأن مأمورية هؤلاء المعلمين ليست الا عبارة عن بث أخلاق وعوائد وتعاليم دينية كانت أو فنية ، وهم اذا دخلوا قرية وظهروا بهذا المظهر ، لا يلاقون معارضة أو ممانعة لأن حجتهم نشر العلم والتهذيب ورفع لواء التمدن · ومتى تأسست المدارس الاجنبية وفتحت أبوابها للراغبين ، استأثر بالتعليم فيها رجالها القادمون لهذه الغاية·

ومنذ أن أنشئت هذه المدارس الأجنبية ، واللغة العربية لا حظ لها فيها لعلم أصحابها أن رسوخ اللغة العربية فى أذهان التـــلاميذ من أكبر الموانع لانتشار تعاليمهم ·

ومن حيث مساعدة الاحتلال على انتشار نشاط الارساليات والمدارس الأجنبية نجد أن بعض أنواع التعليم التى لم تكن موجودة أصلا بدأت تجد لها مجالا فى مصر ، وبدأت أنواع أخرى تتنشر انتشارا كبيرا لزيادة عدد أفراد جالياتها نتيجة للاحتلال ، كما أن بعض الارساليات التى لم تفد الى مصر من قبل بدأت تفد اليها مطمئنة الى أن الاحتلال البريطانى ـ فى جميع الظروف ـ لن يعرقل جهودها فى مصر · ووجد هؤلاء التربة مهيأة لهم ، فالدولة نفسها تغل يدها عن نشر التعليم وبالتالى لا يجد المصريون أمامهم الا المدارس الاجنبية ·

وكانت المدارس الفرنسية فى مقدمة المدارس الأجنبية فى مصر ، ويكفى للوقوف على مدى تأثير هذه المدارس فى تخريب الثقافة المصرية ومحاربة الوحدة الوطنية أن مظلوم باشا وزير المالية شكا لأحد الكتاب الانجليز أن المصريين خاصة فى العائلات الأرستقراطية يرسلون أولادهـــم الى مدارس الجزويت الفرنسية ولكن هذه المدارس لا تحترم شعائر أهالى هؤلاء الأولاد المسلمين ، بل كان الأولاد المسلمون يجبرون على أن يشتركوا فى أداء الطقوس المسيحية حتى أن التلميذ عندما كان المعلم يسأله : هل أنت مسيحى ؟ يجيب بالايجاب ليحصل على درجة حسنة !!(١) ·

---

(١) DeGurville : New Egypt. p. 65.

وقد وقف المرسلون جميعا فى الصف المعادى للثورة الوطنية ، والكتب الامريكية عن هذه الفترة مليئة بالفرح لضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية فى يوليو سنة ١٨٨٢ · ويتضاعف هذا الفرح حين يصف واطسن ( مؤرخ النشاط التربوى الامريكى فى مصر ) دخول الانجليز فى القاهرة وسيرهم فى شوارعها · وكان الرجل يؤمن بضرورة الاحتلال البريطانى لمصر ولم يوافق على آراء اللورد دوفرين التى تقول أن مصر طفل يحتاج الى المساعدة - بل كان يرى هذا البلد مكتملا يعرف جيدا الخير من الشر حتى أحبه وصمم على مواصلة ارتكابه · ولقد صدم الرجل وزملاؤه من المقاومة الشديدة التى لاقاها فى البلاد وبالذات من الكنيسة القبطية رئاسة وجمهورا · يصف المبشر « يوحنا هوج » مقابلة جرت بينه وبين البطريرك بحضور القنصل الأمريكى حاول فيها القنصل أن يقنع البطريرك بالعدول عن مقاطعة الارسالية وقال له « أن هؤلاء المرسلين الأمريكان لا يعلمون الناس الا الانجيل الطاهر ، فكان ينتظر أن تكون غبطتكم شاكرا أفضالهم لأجل الخير الذى يفعلونه لأولاد الأقباط وغيرهم » وأجاب البطريرك فى حدة : الانجيل الطاهر ! وهل الامريكان وحدهم هم الذين عندهم الانجيل ؟ ولماذا لا يعلمونه لعبيدهم « الزنوج » اذا كان عندهم الانجيل ؟ ··· ان الانجيل عندنا قبلما تولد أمريكا فى الوجود »(١) ·

وقد استطاعت المدارس الاجنبية أن تترك آثارا وبصمات واضحة على حياتنا بجميع جوانبها ، فمن الناحية الاجتماعية نجد أن تنوع الثقافات الغربية التى غزت مصر قد أدى الى بعض التفكك فى بعض الأسر المصرية التى كانت توفد أبناءها الى هذه المدارس · أما من الناحية الاقتصادية فانه نظرا لأن المؤسسات الاقتصادية التى كانت قائمة لم تكن تستخدم الا اللغات الأوروبية والمعاملات الغربية ، فقد كانت تفضل دائما استخدام خريجى المدارس الأجنبية مما جعل من هذه المؤسسات جيوبا ثقافية منغلقة على نفسها : أما من الناحية الثقافية ، فقد كان لعدم اشراف الدولة على هذا التعليم أثره السيء من أن تترك الفرصة للمدارس الأجنبية فى أن تقوم بما

---

(١) وليم سليمان : تيارات الفكر المسيحى فى الواقع المصرى · ص ٨٩ ·

تريده من دعاية وتوجيه للتلاميذ وتشكيلهم وفق ما يرغب أصحاب هـذه المدارس ، ومن هنا كنت تجد الكتب المستعملة فى المدارس الاجنبية حاملة صورا لتمجيد الدولة التابعة لها المدرسة(١) ٠

**(جـ) النشاط التربوى لليهود فى مصر :** ولا نستطيع أن نترك هـذا الجانب دون أن نشير الى النشاط التربوى الذى قام به اليهود فى مصر مع ضرورة التنبيه الى أننا نقصد بايراده هنا أن نؤكد انخراطه فى تلك السياسة العامة للاحتلال نحو تخريب ثقافتنا ، وان كنا نرى أن انحصار كل طائفة فى قوقعة تعليم خاص بأبنائها ، مسألة ليست فى صالح الثقافة الوطنية ، ذلك أنها تؤكد الاختلاف بين أبناء الشعب وتعمقه وتفقدهم الاسس العامة المشتركة التى هى القوام الحقيقى فى تكوين المجتمع ، بالاضافة الى ذلك فقد كانت أيدى الصهيونية وراء الكثير من أوجه هذا النشاط ٠

فمنذ البداية عنى اليهود بتعليم النشء ، فأقاموا العديد من المـدارس لابناء الطائفة ، كان أولها المدرسة التى أنشأها محفـل ابن ميمون وهى مدرسة ابن ميمون فى درب البرابرة سنة ١٨٩٢ ٠ ولقـد ضمت المدرسة خمسة صفوف بلغ عدد تلاميذها ١٢٠ كانـوا يتلقون دروسهم أساسا بالفرنسية فضلا عن دراسة العربية والعبرية والانجليزية ، وبالاضافة الى ذلك ، تأتى المدارس التى أنشأتها الطـائفة الاسرائيلية فى مصر ، وهى المدارس التى كانت تديرها لجنة خاصة تسمى لجنة المدارس ، شكلت من ١٢ عضوا ٠ أما مصدر تمويلها ، فهو الاعانات التى تحددها حصيلة الضريبـة الشخصية المعروفة باسم « أريخا » والتى كانت تفرض على اليهود القادرين ، وكذلك ٥٠٪ من الناتج الصافى لدخول المعابد ، وحصيلة التبرعات والاكتتابات الاختيارية ٠

والى جانب مدارس الطائفة كانت توجد عدة مدارس خاصة من أهمها مدارس « جمعية نقطة اللبن » التى أنشأها ايزاك نباريو وزوجته ٠ وكانت هذه الجمعية قد بدأت بفكرة تقديم وجبة افطار لطلبـة المدارس الاسرائيلية الفقراء ، ثم تطورت بحيث لم تعد تقتصر على تقديم الافطار وانما امتـدت لتقديم المعونات المالية والغذائية لفقراء التلاميذ واعـالة وتبنى التـلاميذ اليتامى ٠ وفى سنة ١٩١٨ فكر ايزاك نباريو وزوجته فى دعم موقف الجمعية

---

(١) جرجس سلامة : تاريخ التعليم الأجنبى ١٣١ ٠

فتبرع بمبلغ خمسة آلاف جنيه واستطاعا أن يجمعا حوالى تسعة آلاف جنيه أخرى · وعلى أثر ذلك بدأ فى تشييد مقر للجمعية بالقرب من ميدان طلعت حرب فى القاهرة · وفى هذا المقر أقيمت مدرسة كانت تضم حوالى ٨٠٠ طفل من اليتامى والفقراء ، ونظم محفل بنى بريت حملة لجمع تبرعات لانشاء مدرسة يهودية فى العباسية عرفت باسم « مدرسة السبيل » ، وقد بلغت قيمة التبرعات حوالى ٤٠ ألف جنيه وتولى التدريس فيها عدد من خريجى مدرسة المعلمين الاسرائيلية الشرقية بباريس وكانت الدراسة باللغة الفرنسية أساسا الى جانب اللغة العربية ·

وفى مصر الجديدة ، تأسست فى سنة ١٩٢٣ مدرسة ابراهام بيتش التى كان يبلغ عدد تلاميذها حوالى ٦٠٠ تلميذ يدرسون فى القسمين الابتدائى والثانوى ، وكان تلاميذها من مختلف جنسيات اليهود المصريين والايطاليين والفرنسيين واليونانيين والانجليز والاتراك والاسبان ·

والى جانب المدارس ، قامت فى القاهرة مراكز للتدريب المهنى ساهم فى تأسيسها كبار الاثرياء اليهود فى القـــاهرة والاسكندرية ، وفى بعض عواصم الاقاليم ، وذلك لتدريب العمال اليهود على الحرف الدقيقة وخلـــق المهارات الفنية(١) ·

وفى مدينة الاسكندرية ، افتتحت جماعة الأليانس فى اكتوبر سنة ١٨٩٧ مدرستين احداهما للبنين والأخرى للبنات ، وقد ظلت هـــاتان المدرستان تعملان حتى شهر يوليو ١٩١٩ حين تأكدت الجماعة أن الطائفة قد أصبحت قادرة على سد حاجات يهود المدينة من المدارس · ففى سنة ١٨٩٢ أقـــام البارون ج· منشة « مدرسة شادى يغرور للبنات » وعاونته فى ادارتها مدام كحلة ليفى ، والحقت بهذه المدرسة ورشة لتعليم الفتيات حياكة الملابس · أما محفل الياهو حنابى الذى تأسس سنة ١٨٩٢ بالاسكندرية فقد فتـــح مدرسة لابناء الطائفة فى الاسكندرية كانت الدراسة فيها باللغات الفرنسية والعبرية والعربية · ثم أقام بعد ذلك فى سنة ١٩١٤ « ليسيه الاتحاد اليهودى للتعليم » ·

---

(١) أحمد محمد غنيم واحمد أبو كف : اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧ ( كتاب الهلال ) ص ٣٤ وما بعدها ·

وفى سنة ١٩٠٤ أقيمت مدرسة للاطفال عرفت باسم « المأوى » كان تلاميذها من أبناء فقراء الطائفة ، وقد بدأت برعاية ٣٢٠ طفلا ، وارتفع هذا العدد سنة ١٩١١ الى ٦٠٧ من الأطفال · وأقيمت فى سنة ١٩١١ مدرسة أخرى بمعبد زراديل بالقرب من حى اليهود هى مدرسة « اتزهايم » وفى سنة ١٩١٩ بعد أن أغلقت جماعة الأليانس مدرستيها ، أقيمت مدرسة بحى رأس التين كانت تسمى مدرسة « هاتيكفا » أى « الأمل » حتى تغير اسمها الى مدرسة « ديلا بيرجولا » تخليدا لذكرى حاخام الاسكندرية ·

والى جانب هذه المدارس ، كانت توجد مدرسة للفنون والصنائع اليهودية المجانية التى تأسست فى ١٨٩٧/٢/٢ بغية خلق جيل من الحرفيين المهرة ، وكانت تضم أقساما للحياكة والميكانيكا ، والأحذية وتجليد الكتب ، وصياغة المعادن والنجارة والحدادة وصناعة الرخام والحفر ، واصلاح الآلات الموسيقية ·

ولم تخل بعض المدن الأخرى من المدارس اليهودية ، ففى مدينة طنطا ، أقيمت منذ سنة ١٩٠٥ مدرسة الأليانس الاسرائيلية العالمية والتى ضمت عند انشائها ٢٢٠ تلميذا · وفى المنصورة أنشئت مدرسة « تلمود توراة » وفى بور سعيد مدرسة « زيكرون موشى » ·

## ثالثا : رد الفعل الوطنى المصرى لمواجهة سياسة الاحتلال التعليمية

ما عرف شعب من الشعوب طريق التعليم واستكان بسهولة لقهر الغزاة والمحتلين · وما عرف الغزاة المحتلون طريقا للتسلط والتحكم مثل ما عرفوا طريق الجهل ونقص المعارف · حقيقة كان من الضرورى أن يفقهها المصريون حتى ينالوا ما كانوا قد افتقدوه من سيادة واستقلال ، وحقيقة كان من المحتم أن يعيها المصريون حتى يعوضوا ما فاتهم من تأخر وتخلف · والمتتبع لحركة الفكر فى مصر فى عهد الاحتلال لا يجد محورا تدور حوله الكتابات والمناقشات المختلفة مثلما تدور حول ذلك الارتباط الذى لا يمكن أن تنفصم عراه بين التعليم والاستقلال ، فليس الى اصلاح التعليم سبيل اذا لم تكن مصر مستقلة ، وليس الى الاستقلال سبيل اذا لم تكن مصر متعلمة ، ثم ليس الى الاحتفاظ بهذا الاستقلال سبيل بعد الوصول اليه اذا لم يكن فى مصر تعليم صالح يمكن المصريين أن يقدروا الاستقلال حق قدره ويتخذوا من السبل والوسائل ما يتيح لهم حمايته من عبث العابثين وافساد المفسدين سواء كانوا أجانب أم مصريين ·

وشواهد الوعى بهذه الوظيفة الوطنية للتعليم كثيرة ومتعددة ، فهذا جمال الدين الافغانى يذهب الى أنه لا جامعة لقوم لا لسان لهم ، ولا لسان لقوم لا آداب لهم « ولا عزة لقوم لا تاريخ لهم ، ولا تاريخ لقوم اذا لم يقم منهم أساطين تحمى وتحيى آثار رجال تاريخها فتعمل عملهم وتنسج على منوالهم « وهذا كله يتوقف على تعليم وطنى بدايته ( الوطن ) ووسطه ( الوطن ) وغايته ( الوطن ) » .

وكتب مصطفى كامل : « مما لا يختلف عليه اثنان أن المسألة المصرية الحقيقية ليست مسألة الاحتلال البريطانى ، بل هى تأخر الشعب المصرى وعدم شعوره بحقوقه الشرعية ، فانه لو بقى متأخرا جاهلا وترك الانكليز مصر طوعا أو كرها لا يزول الخطر المهدد لحياته بالمرة لأن الأسلحة التى ترد هجمات الأعداء واعتداء الأجانب هى الاتحاد والشجاعة والوطنية الحقة ، ولا تكتسب هذه الصفات العالية الا بالتربية والتعليم » . وقول مصطفى كامل هذا يفسر لماذا كان يحتفى دائما بالتربية والتعليم .

ومن هنا كانت للحركة الوطنية المصرية جهود رائعة بذلتها لمواجهة سياسة الاحتلال الاستعمارية فى التعليم على اعتبار أن التعليم هو السلاح الرئيسى والهام الذى يجب أن تتسلح به حركة النضال الوطنى فى أمة تتطلع الى الحرية والتقدم والاستقلال ، وقد تجلى ذلك فى المظاهر الآتية :

**١ ـ الشعب يطالب بمشاركة الدولة فى تسيير دفة التعليم :**

منذ مطلع العصر الحديث فى مصر أخذت الدولة على عاتقها مسئولية التعليم وتوجيهه الوجهة التى تتفق وسياستها وفلسفتها ، وتبريرا لذلك نجد نصا هاما فى ديباجة مشروع انشاء المكاتب الأهلية فى عهد سعيد حيث تقول « ... أن الأغنياء ولو كانوا يقتدرون على تربية أولادهم وبذل ما عندهم من الأموال لتحصيل رفاهية عالمهم ، الا أنهم لا يعرفون الطرق الموصلة الى ذلك ولا حسن السلوك فى التربية والتعليم بأحسن مسالك ، وكذلك الفقراء محرومون من اليسرة والاقتدار ، وبينهم وبين التربية والرفاهية لضيق المعيشة أخطار ، فوجب توسط الحكومة التى هى الأب للفريقين وصار التوسط فيها فى اعانتهم على ذلك من قبيل فرض عين » .

واذا كانت هذه الفلسفة التى تسير عليها الدولة ، فان الفلسفة التى كانت تسير وفقها جهود الشعب مغايرة لذلك ، فالدولة فى مصر كانت تقف موقفا معاديا للشعب منذ زمان طويل ، وهى فى فترتنا هذه غريبة توجهها

مصالح أجنبية ، واذن فالأوفق كل التوفيق هو أن يعمل الشعب ، مفكروه وافراده على اقامة تعليم حر مستقل عن سلطة الحكومة · وفلسف لطفى السيد ذلك بتعاليمه الليبرالية فهو يذكر أن تولى الدولة لمسئولية التعليم يؤدى الى الوحدة الفكرية بين الناس والتسوية بين العقول التى جعل الله بينها من الفروق أكثر مما نراه من الفروق الجسيمة « التربية والتعليم ليست شيئا آخر الا انماء ملكات النشء وتسليحهم للمزاحمة والظفر فى معترك الحياة فى العصر الذى يعيشون ، وعلى نسبة استعداد كل منهم ، فاذا سيق الطلبة الى الدرس سوقاً واحدا مع ما بينهم من تفاوت الاستعداد تعطلت فى كثير منهم معظم المزايا والملكات التى يجب انماؤها » ·

وتطبيقا لهذه الفلسفة طالبت هيئات مختلفة وكتب كثير من الكتاب والمفكرين يدعون الى أن تتخلى وزارة المعارف عن الاشراف عن التعليم الابتدائى فى الكتاب وتتركه لمجالس المديريات ·

ولما كانت وزارة المعارف تمعن فى هيمنتها وسيطرتها على التعليم عن طريق السيطرة المركزية ليس فقط على ادارة المدارس وانما مارست هذا الأسلوب كذلك فى تصميم المناهج واختيار طرق التدريس واصدار القوانين المنظمة للتعليم دون عرضها على قاعدة شعبية تدلى فيها برأيها وتعكس فى رأيها مصالح الشعب التى لابد وأن تجهله حكومة عميلة تحركها أيد أجنبية ·· لما كان الأمر كذلك ، طالب مجلس شورى القوانين باستمرار بحثه فى مناقشة القوانين واللوائح الخاصة بالتعليم حتى يمكن تكييفه بما يتفق واحتياجات الشعب · وكانت وزارة المعارف ترفض دائماً الاعتراف بهذا الحق لأنها كانت ترفع نفسها فوق امكانيات الخطأ وسوء التقدير ·

أما ما فعلته الحكومة تلقاء كل ما سلف بيانه فى جميع هذه السنين ، فهو أنها لم تجاوب هيئة المجلس بكلمة ولا بحرف أو اشارة على هذا المطلب · ومع هذا فان الحكومة لم تكتف بترك المجلس كل هذه المدة فى هذا الموقف بل حملت عليه حملة لا يستحقها منها وذلك بما وضعته به أمام الجمعية العمومية اثناء المناقشة معها فى اختصاص وعدم اختصاص المجلس بنظر قوانين ولوائح التعليم حيث جاء فيما ردت به على الجمعية العمومية عن هذا الاقتراح سنة ١٩٠٢ ما يأتى بالحرف الواحد :

« لا محل لعرض لوائح التعليم على مجلس شورى القوانين الذى تخفى عليه تماما تلك المسائل نظرا لهيئة تشكيله ولاختصاصاته القانونية » ·

ويشعر المجلس بالاهانة البالغة الواضحة فى هذا الرد . فيكتب فى تقرير له :

« ان هيئة المجلس مهما أحسنت ظنها بنظر الحكومة ومهما جاهدت شعورها ووجدانها لتفسير معنى تلك الجملة تفسيرا يليق بكمال الحكومة ، فلا يمكنها أن تفهم الا أن الحكومة ترى أن هيئة تشكيل المجلس غير صالحة للنظر فى المسائل العلمية بدعوى أن تلك المسائل أعلى من أن تبحث فيهـــا أو تصل اليها مدارك ومعارف الأعضاء المشكلة منهم تلك الهيئة .

وفى هذا القول ما لا يخفى على أحد من الحكومة تنظر بها اليه مع عدم الموجب أو المسوغ لها فى ذلك لأن الهيئة التى تعترف الحكومة بأن لها حق النظر فيما تصنعه من القوانين المدنية والجنـــائية وبحث اللوائـــح الادارية والهندسية وفحص المشروعات القضائية والمالية ، لا يسوغ أن يقال عنها بعد ذلك بأنها هيئة غير صالحة للنظر فى لوائح التعليم التى هى أقل غموضا وأكثر وضوحا من تلك اللوائح والقوانين »(١) .

**٢ ـ الشعب يتولى بنفسه انشاء المدارس :**

وأقدم المحاولات الوطنية فى هذا المجال محاولة عبد الله النديم الذى سعى الى تأليف **الجمعية الخيرية الاسلامية** ، وكان الهدف من انشائها « تربية الناشئة وبث روح المعارف فيهم لترقية أفكارهم وتطهير أخلاقهم من دنس الجهالة التى ليس للأمم داء سواها » كما قال النديم يوم الاحتفال بافتتاح تلك الجمعية . وقد أنشأت هذه الجمعية مدرستها لتعليم الأيتام أبناء الفقراء مجانا ، ورغبة فى أن يشد النديم اليها الاتجاه ويزيد من الاقبال عليها جعلها تحت رعاية الخديو توفيق واستدعى اليها فضلاء المعلمين من العرب والأجانب، وأصبح النديم مديرا لها ، فوضع منهجا محكما وتعهد هو بتدريس الانشاء ودروس الأدب . فنجحت المدرسة وبلغ عدد طلابها أكثر من ٣٠٠ طالب فى زمن وجيز . واستطاع النديم بجهوده ومسعاه أن يجعل الخديو يسمح للجمعية بالاستيلاء على المدرسة البحرية بالاسكندرية لاتساعها وجودة موقعها .

وتوالى بعد ذلك ظهور الجمعيات التى أراد بها منشؤها أن تتولى نشر التعليم بالبلاد مثل : « **جمعية التعليم المصرية** » لتعليم الشبان المصريين مجانا

---

(١) محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ، جلسة ١٩٠٨/٤/١ .

الرياضة والطبيعيات والقانون وبعض الأصـــول الصحيحة التى ألفهـا بعض المصريين ، واتخذوا قبة الغورى محلا لها سنة ١٨٨٥ ٠٠ وكانت مدة التدريس سنتين ، أما فترة الدراسة فقد كانت مساء فى الهزيع الأول من الليل ، أما العلوم التى كانت تدرس فى السنة الأولى فهى القانون المـــدنى والحساب والجبر ، والجغرافيا والتاريخ ، والأحوال الشخصية حسب المذهب الحنفى ٠ وقانون الجنايات والأخلاق ، أما العلوم التى كانت تدرس بالسنة الثانية فقد كانت القانون المدنى وفن الاقتصـــاد والطبيعيات والكيمياء ، والقـــانون التجارى ، وقانون المرافعات المدنية ، وقانون الصحة والطب الشرعى ، وعلم الهيئة ، هذا وقد ذكرت الأهرام أن يعقوب صروف وفارس نمر صاحبـــا المقتطف انتظما فى عقد الجمعية ، وأن الطلبة الذين قدموا لها زادوا على ٤٠٠ منهم ١٠٠ من طلبة الأزهر ٠

ومثل « **الجمعية الخيرية المصرية الاسلامية** » التى قامت على أساسين : الأول مساعدة الاسر الفقيرة التى لا قدرة لها على الكسب : والثانى تعليم أبناء هذه الطائفة بانشاء مدارس لهم ، ففى أول سبتمبر سنة ١٨٩٢ ، اجتمع بدار محافظة القاهرة عدد كبير من كبار رجال الموظفين ورجال المجتمع برئاسة ابراهيم رشدى باشا المحافظ للبحث فى تأليف لجنـــة اعانة فقراء المسلمين الوطنيين « تحيى ليلة خيرية فى مسرح حديقة الازبكية يعرض فيها « حاوى » أجنبى اسمه ( كازانوف ) بعض ألعابه ، على أن يخصص دخلها لاعانة فقراء المسلمين الوطنيين ، ثم رأى المجتمعون بعد ذلك ألا يقتصر الامر على تلك الليلة بمسرح الازبكية ، بل تقام الزينة بالحديقة وتنظم بها حفلات عشاء وموسيقى وألعاب نارية وألعاب بهلوانية ليزداد بذلك دخل الحفلة ، واقترحوا ألا تكون هيئتهم مؤقتة بل دائمة ٠ وفى ٢٤ سبتمبر اجتمعت الجمعية العمومية وعرضت عليها أعمال اللجنة الادارية وعرض عليها مشروع قانون يجعلها دائمة باسم « جمعية خيرية مصرية اسلامية » ، فوافقت على الفكرة وألفت لجنـــة لبحث مشروع القانون وتمحيصه وكان من أعضائها سعد زغلول والشيخ محمد عبده وقاسم أمين وحسين عاصم ٠

وكذلك « **جمعية العروة الوثقى** » لنفس الاهداف ٠ ففى أوائل ١٣٠٧هـ أى بعد الاحتلال بثمانى سنوات قرر أدباء الاسكندرية أن يجتمعوا ليلا بمنازل بعضهم لمطالعة الجرائد والكتب الأوربية والمجلات العلمية، وأدى هذا الى الرغبة فى تطوير هذا الاجتمـــاع وأهدافه بأن يشتغلوا بتعليم بعضهم البعض ، واستأجروا محلا مخصوصا لهذا الغرض وبدأوا فى القاء بعض الدروس المفيدة ،

فكنت ترى أحدهم معلما يلقى الدروس على زملائه بقدراستطاعته ، وبعد الانتهاء ينتظم فى حلقة الطبة للتلقى من زميله درسا فى علم آخر ، ومكثوا مثابرين على هذا المنوال نحو ثلاث سنوات الى أن رغبوا فى تعميم الفائدة فاتفقوا على انشاء جمعية خيرية الهدف الأول منها نشر العلوم والمعارف وعمل البر بأولاد الفقراء وسنوا لهذا المشروع قانونا فى شهر رمضان سنة ١٣٠٩ هجرية وافتتحوا المدرسة الأولى فى كوم الشقافة فى شهر محرم ١٣١٠ هجرية وألحقوا بها أولادهم وأولاد من يلوذ بهم ، ولما لقى مشروعهم اقبالا ورواجا انتقلوا لبيت أوسع من الأول ، ولم تمض سنة من ذلك التاريخ حتى أنشأوا مدرسة للبنات ثم أخرى بجهة بحرى ، ولكن أعضاءها اذ ذاك ـ وكانوا من صغار الموظفين الذين لا يتجاوز مرتب أحدهم الخمسة جنيهات ـ لم يجدوا مساعدا لهم على بلوغهم مأربهم فألغوا مدرسة بحرى ، وبعد مضى السنة الثانية من تاريخ نشأة الجمعية بدأ الدور المهم من حياتها اذ تنبه القوم الى الغرض الذى يرمى اليه المشروع ، وأقبل بعض الاغنياء على الانضمام اليها ، ولم تمض سنة حتى أصبح فيها نحو الخمسين عضوا وعدد عظيم من الأعضاء المساعدين . وبذلك تيسر لهم انشاء مدرسة فى الباب الجديد فى شهر سبتمبر سنة ١٨٩٨ وكتاب مجانى لتعليم القرآن ومبادىء القراءة والكتابة بجانب مسجد سيدى أبى العباس ، ثم اشتروا مدرسة كان يملكها أجنبى اسمه مسيو ( فالو ) بجهة بحرى فى سبتمبر ١٨٩٩ ، ثم أسسوا مدرسة للبنات بالباب الجديد . وسارت الجمعية فى تقدمها حتى بلغت مدارسها فى سنة ١٩١٠ عشر مدارس بها ٩٧٥ تلميذا بمصروفات و ٢٧٤ بنصف مصروفات و ١٠١٨ مجانا .

ومما يذكر لهذه الجمعية أنها لعبت دورا هاما فى نشر التعليم الفنى ، ذلك الميدان الذى قلما تطرقه الجهود الخاصة ، فقد قررت انشاء مدرسة للفنون والصناعات بالاسكندريه لتعليم خمسمائة تلميذ للصناعات المختلفة وقد وضعت الجمعية للمدرسة عند افتتاحها سنة ١٩٠٨ برنامجا صناعيا خاصا ونقل اليها تلاميذ مدرسة أبناء عمال الجمارك الصناعية التى أغلقت أبوابها وقتذاك ، وكانت الصناعات التى تتضمنها المدرسة ، صناعة التنجيد والموسيقى والصناعات الميكانيكية وأشغال الخشب والجلود ، الا أن الصناعات الثلاث الأولى قد أبطلت بعد فترة وكان عدد الطلبة عند افتتاحها ٢٥٤ طالبا وكان بها قسم فنى للمهندسين الميكانيكيين استمر عدة سنوات ، وقد ألغى نهائيا سنة ١٩٢٩ .

وقاد الحزب الوطنى جهودا رائعة فى مجال التعليم كسلاح ناجـــح فى الحركة الوطنية حتى قبل اعلان تاليفه رسميا · ففى سنة ١٨٩٨ أبدى مصطفى كامل رغبته فى انشاء مدرسة خاصة ليتلقى فيها الطلبة المبادىء الدينية لتبث فيهم الروح الوطنية فى غير تعصب ، وقد لاقت هذه الفكرة قبولا حسنا لدى بعض المواطنين ، وفى الوقت نفسه أسس أحد أعيان القـــاهرة وهو السيد ( قره جولى ) فى أوائل ١٨٩٩ مدرسة بشارع محمد على ودعا مصطفى كامل لافتتاحها ، كما أسس اثنان من الأعيان هما ( محمد سعيد التومى ) و ( أحمد صادق ) مدرسة بباب الشعرية أطلقوا عليها مدرسة مصطفى كامل ، وبعد ثلاثة أشهر وكلا اليه أمر ادارتها والاشراف عليها ·

ثم اعتزم الحزب الوطنى انشاء مدارس ليليـــة للشعب لتعليم الفقراء والعمال مجانا ·

وقد أنشئت أول مدرسة من تلك المدارس ببولاق ، وبدأت الدراسة فيها فى نوفمبر ١٨٧٠ والتحق بها عند تأسيسها ٦٠٠ عامل ، والقى أحمد لطفى السيد أول درس بها ، وكان موضوعه « الشئون الاجتماعية » وكان برنامج هذه المدارس يتناول تعليم القراءة والكتابة ودروس الدين ، وقانون الصحة ، والاحتياطيات الصحية ، والعناية بتربية الأطفال ، والقوانين الخاصة بالمعاملات اليدوية ، والشئون الاجتماعية ، ودروس الأشياء والحساب وتاريخ مصر الاسلامى ، وجغرافية مصر ، ودروس فى الأخلاق والآداب ·

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لالقاء الدروس على العمال ، وبلغ عدد المدارس التى أنشأها عام ١٩٠٩ لتعليم الصناع مجانا ، أربـــع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية ، وكانت تضم كل منها نحو ١٢٠ تلميذا من مختلف الحرف وانتشرت هذه المدارس فى عواصم القطر ، وساهم نادى المدارس العليا فى تلك الحركة فألف لجنة مدارس الشعب وتولى أعضاؤها التدريس فيها(١) ·

ووقف محمـــد فريد فى مؤتمر الحزب الوطنى فى ١٩١٣/٣/٢٢ يحض على تشجيع هذه المدارس فيقول : « لا تنسوا مدارس الشعب لتعليم العمال القراءة والحساب والكتابة فهى من أفيد الوسائل وأنجحها لتهذيبه وتطويره ··· فأكثروا من تأسيسها فى المدن والقرى ، وعلموا هذا المسكين ما له وما

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، ص ١٧٩ ·

عليه ... اشرحوا له حالة اخوانه بأوربا وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل العلم » .

وكذلك أنشأ جاويش ما يسمى بالمدرسة العاملة وهى مدرسة يتعلم فيها أكثر من فئة حتى تنصرف الأيدى عن الزراعة . وحاول البعض أن يثنى جاويشا عن تنفيذ هذه الفكرة بقولهم أن هذا عمل غير منتج ، ولكنه كافح من أجل تنفيذها حتى يحبب الى عقول الناشئة العمل مستقلين وأن يدربهم على ذلك ، وينشىء فيهم صفات الرفعة والعزة ويقتلع من صدورهم بذور الرذائل الاجتماعية كالملق والشعور بالهوان والنفاق وغير ذلك من مبادىء ، يقول : « أجل ! ان أهم ركن من أركان التربية ، أن ندرب الانسان على أن يفهم دائما أنه انسان ذو كرامة وأنه يجب أن يحتفظ بكرامته تلك فلا يعرضها للامتهان وأن يكون مستقل الرأى معتمدا بعد الله على نفسه غير متكل على معونة خارجية لأن انتظار هذه المعونة يبعث فيه دائما أنه لا يصلح أبدا أن يكون مستقلا . ان محترف الحرف المختلفة كالحدادة والطهى وسياقة العربات ، وكل من يجد صناعة منهم ، يشعر أنه فى غنى وأنه ينبغى دائما أن يكون مطلوبا لا طالبا ... » .

وقد أراد جاويش أن يأتى بتجربة جديدة فى بابها ، فأتى ببعض تلاميذ من بولاق والقلعة وسيدنا الحسين ، وكانوا نحو عشرين من كل حى ووضعهم فى مصنع . ومن الذين أرسلهم ، رجل ذو لحية كثة . ولكن هذه التجربة لم تدم الا ثلاث سنوات أو أربع .

ونشرت مجلة الهداية عن تكوين جمعية باسم « جماعة الدعوة والارشاد » هدفت الى تكوين مدرسة كلية باسم « دار الدعوة والارشاد » فى مصر القاهرة لتخريج علماء ومرشدين قادرين على الدعوة الى الاسلام والدفاع عنه والارشاد الصحيح وارسالهم الى البلاد الشديدة الحاجة اليهم على قاعدة تقديم الاهم على المهم . وكانت الشخصية التى تقف وراء هذه الجمعية ، محمد رشيد رضا تلميذ الشيخ محمد عبده المعروف ، وعاونه فيها محمود نيس ومحمود سالم وعبد الوهاب النجار ومحمد لبيب البتانونى(١) .

ويتحدث على مبارك فى تقريره عن أحوال التعليم فى سنة ١٨٨٨ عن ذلك الاقبال الشديد من الأهالى على ارسال أبنائهم فى بعثات على نفقتهم

---

(١) مجلة الهداية ، مارس ١٩١١ ، ص ١٩٢ .

الخاصة الى أوربا فيقول : « ولا يخفى ما قد حصل فى هذه الأيام الأخيرة من التغيير العظيم فى هيئة الارسالية ( بفرنسا ) حيث كانت مصاريفها على الحكومة ، ولم يكن من الأهالى من يقدر مزايا التعليم الذى يجنيه شبان مصر بأوربا ، بل كانت الأغنياء لا ترغب فى أن تعلم أبناءها بالديار الاجنبية الا اذا كان على نفقة الحكومة خاصة • ولكن لما استنارت عقولهم منذ بضع سنين ، تغيرت أميالهم وصاروا الآن مستعدين لبذل أموالهم رغبة فى اكتساب أولادهم التعليم بهذه الديار ولذلك صاروا يبعثون فى كل سنة أولادهم لاتمام دراستهم وبالأخص فى فرنسا والسويسرة »(١) •

وأنشأ الأقباط كذلك عددا من الجمعيات التى أسهمت هى الأخرى فى نشر التعليم كجمعية التوفيق القبطية والمساعى المشكورة وغيرهما ، ومن المدارس التى أنشأتها جمعية التوفيق مدرسة صناعية بالفجالة بالقاهرة لتعليم البنين ( بلا تمييز بين الأديان ) الصناعات الميكانيكية وأشغال الخشب ،وكان متوسط عدد الطلبة الذين يدرسون بها قبل الغائها فى سنة ١٩٢١ لعدم وجود المال الكافى نحو ٥٠ طالبا . وكان عددهم سنة ١٩٠٥ وهى سنة الانشاء والتأسيس ، ٢٥ طالبا ، وكان الطلبة يدفعون مصروفات - اذا أمكنهم ذلك - تبلغ أربعة جنيهات سنوية مصرية •

**٣ - انشاء الجامعة الأهلية :**

لقد كان واضحا أن افتقاد المجتمع المصرى القيادات الواعية المفكرة لكن قطاع من قطاعات العمل مهما كانت الأسباب الأخرى هو العامل الرئيسى الذى مكن لقوى الاحتكار والاستعمار والرجعية من أن تطبق بأنيابها على مقدرات البلاد وتمتص عصارة جهدها وخيراتها تاركة لأبنائها الفتات بل ان النكسة التى تعرض لها الشعب المصرى نتيجة هزيمة وفشل ( الثورة العرابية ) كانت ترجع بصفة جوهرية الى ما تميزت به قيادتها من سذاجة وقلة علم وقدرة وخبرة ، ولم ينفعها ما توافر لديها من العزم والتصميم والنية الطيبة والوطنية المخلصة فكل هذه الامور على الرغم من أهميتها وضرورتها تكون بلا قيمة ان لم تتسلح بالعلم والدراية وحسن القيادة والقدرة على التوجيه ، والحساسية الاجتماعية ، والفهم الشامل الدقيق • وقد شعر عدد من المثقفين بهذه الحقيقة ووعوها بوضوح ،فعملوا بأقصى ما يستطيعون من جهد على أن يعوضوا البلاد

---

(١) تقرير مرفوع الى الحضرة الخديوية عن سير المعارف سنة ١٨٨٨ ، ص ٣٥ •

هذا النقص عن طريق انشاء جامعة تعد فيها هذه القيـــادات بعيدا عن تلك المدارس العليا التى جعل منها الاحتلال وأعوانه من الحكام الذيول ، مجرد معامل تفرخ لدواوين الحكومة حاجتها من المستخدمين بحيث كانوا « أشياء » قبل أن يكونوا « مواطنين » .

وقد بدأت الدعوة الى الجامعة شأنها كشأن كل فكرة جـــديدة بسيطة أولية ساذجة ، فنجد مصطفى كامل يطالب سنة ١٩٠٠ بانشـــاء مدرسة جامعة ، فى ضواحى القاهرة يكون بها قسم ابتدائى وقسم ثانوى ( تجهيزى ) وقسم عال وقسم خاص للفنون والصنائع وتكون كلها داخلية حتى يسير فيها المتعلمون على نظام واحد ويتخرجوا على مبادىء واحدة ، بمعنى أنها تكون على طراز المدارس الكبرى فى أوربا(١) .

وبدأت الفكرة تسير فى خطوات جدية نحو التجسد والتنفيذ الفعـــلى فقد بادر ، مصطفى كامل الغمراوى بنشر نداء عـــلى صـــفحات اللواء فى ١٩٠٦/٩/٣ قال فيه واذا لم يجب هذا النداء ألف مصرى وهم ألوف عديدة فلنخبىء وجوهنا أمام كل الأمم ولنعترف بأننا عاجزون عن مباراة الأجانب فى مضمار الحياة الأدبية والمادية » . ولما تم الاكتتاب بالفعل وتكونت لجنـــة تحضيرية فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ للاعداد لتنفيذ الفكرة ، نشرت اللجنة بيانا فى الصحف أكدت فيه أن قيـــام المشروع انما هو دليل على استشعار الأمة بأن طريقة التعليم التى كانت قائمة ناقصة ، وأن دائرته كانت ضيقة .

وكان قيام الجامعة فعلا دليلا واضحا على أن الحركة الوطنية بدأت تدرك أن الاستقلال ليس هو مجرد عدم الارتباط السياسى والاقتصادى والعسكرى بانجلترا وانما هو أولا وقبل كل شىء استقلال فكرى وثقافى(٢) ، وأن المعركة بين الشعب والاحتلال لا يقتصر السلاح فيها على المدافع والبارود ، فالفكرة والحقيقة الفلسفية والنظرية العلمية أسلحة أمضى من الأسلحة التقليدية ولابد منها حتى يتم الانتصار ويتم التحرر . ومن هنا كان ضيق الاحتلال وعلى رأسه كرومر بهذا المشروع ومحاولته الاستخفاف به وتثبيط همة القائمين به ومحاولته صرف الأنظار عنه بالتلويح بحاجة مصر الى محو الأمية عن طريق نشر الكتاتيب أكثر من حاجتها الى التعليم العالى .

---

(١) اللواء فى ١٩٠٠/١/٢٥ ، العدد ٢١ .

(٢) Chirol : The Egyptian problem, p. 244.

بيد أنه لم تكد تمضى على الجامعـــة أعوام ، حتى أخذت الهمم تفتر ، والعزائم تضعف وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلا ، وأخذت هى تتباطأ فى أداء واجبها شيئا فشيئا فقل اكتتاب الناس بالأموال ، بل لم يبر الناس بوعودهم ، ولم يعطوا الجامعة ما كانوا قد تبرعوا به ، وحدث اختلاف بين أعضاء مجلس الادارة ، من شأنه أن زاد الجامعة ضعفا ٠

ونتيجة لقلة الاموال ، اضطرت الى تخفيض نفقاتها ، فما كانت تقدم على عمل الا بعد التردد الشديد فأهملت طوعا أو كرها دعوة الاساتذة الاجانب فانقطع عنها بانقطاعهم هذا التيار العلمى الحى الذى كان يأتيها من أوربا ، يبعث فيها القوة ويدعوا اليها الشباب الظامىء الى الجديد ٠ وضعفت عنايتها بالبعثات العلمية ، فقللت عدد الارساليات وقصرت فى مراقبة الموجود منها فى أوربا ، وكانت النتيجة مؤلمة ومؤلمة جدا ، فلم يتزايد عدد الذين كانت تستطيع الجامعة أن تنتفع بهم من المصريين ٠ بل تناقص ، على أن هناك سببا آخر ليس أقل خطرا مما تقدم وهو أن حب العلم للعلم ، مثل أعلى لا يطمع فيه الا الأقلون عددا ، وانما يتعلم الناس غالبا ليستعينوا بالعلم على الحياة ، ولذلك عنيت الجامعـــات فى الغرب بالامرين جميعا ، فدرست العلم للعلم ، ومنحت شهادات وأجازات تمكن أصحابها من أن يعيشوا ، وكان من الحق على الجامعة أن تفكر فى ذلك وتعنى به فتمنح شهادات للانتفاع بها ، ومنهم الأفراد الذين ينزعون للدرس الصحيح والتخصص العلمى النافع ٠

فكرت الجامعة فى ذلك وسعت اليه . ولكنها لم تفلح لأن الحكومة احتفظت لنفسها بامتيازات شديدة فى الامتحان ، ولم تعترف بشهادات الجامعة بقيمة تذكر ٠٠٠

ولم يكن للجامعة طلبة متخصصون ، وانما كانت تستعير طلبتها من المدارس المختلفة سواء منها الدينية أو المدنية ، وسواء منها العالية والثانوية، ومن هنا أيضا صعب أن تثمر الثمر المنتظر، وذلك للتفاوت الواقع بين معلومات الطلبة وتكوين أذهانهم ، وكان ذلك يدعو الى تكليف الأساتذة جهدا شديدا ، والى تقديم العلم فى ألـوان مختلفة قد لا تتفق مـــع الأساليب العلمية التى يألفها الاستاذ عند تدريسه العلم العالى وقد لا تكون صالحة لجذب نفر من الطلاب الى التردد على الجامعة والاستمرار فى طلب دروسها(١) ٠

---

(١) أحمد عبد الفتاح بدير ، الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة ، ص ٣١٢ ٠

ومن أسباب الضعف كذلك أن دروس الجامعة كانت ليلية . يحضرها الناس بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم فى الكد والعمل . فهم الى الراحة أحوج منهم الى الدرس والتحصيل ·

ثم حدث أن فكرت الحكومة فى انشاء جامعة أخرى حكومية تضم المدارس العليا التى كانت قائمة . وفزعت الجامعة الاهلية من ذلك . اذ كان يعنى ذلك قضاء مبرما عليها ، حيث ان الاولى ستعطى طلابها شهادات تخول لهم حق العمل فى أجهزة الدولة ، بينما لا تفعل الثانية ذلك ، فسارعت الجامعة الاهلية تطلب الى وزارة المعارف أن تعتبر شهاداتها كالشهادات العالية تخول لحامليها التوظف فى الحكومة ·

وانتهى الامر بضم الجامعة الأهلية الى الحكومة ولم تنشأ الجامعة الحكومية المعترضة ، وضمت بعض المدارس العليا الى الجامعة بعد صيرورتها حكومية لتكون بعض كلياتها . وافتتحت كجامعة حكومية فى سنة ١٩٢٥ ·

## ٤ ـ تجديد التعليم الدينى :

من المعروف أن الثقافة التى كانت سائدة فى مصر وفى العالم الاسلامى. ثقافة لها سمة دينية تقوم على كثير من الأسس والتصورات القديمة البالية التى اتخذت من الدين اسمه دون فحواه ، حتى تكتسب القداسة التى تنأى بها عن التغير والتطور مما جعلها تسلب المجتمع امكانيات النصر وتتيح للمدنية الغربية وسائل النصر ، ولقوى الاستعمار فرصة الغزو والاحتلال ·

واذا كان الامر كذلك ، فكيف يمكن ايجاد التوافق بين المسلمين وبين روح العصر الحديث ، بما يحمله من امكانيات الخلق والابداع وبما يعيش فيه من منجزات العلم والتكنولوجيا وبما يتمتع فيه كثيرون من الحرية والاستقلال؟ واذا كان المصلحون والمستنيرون قد رسموا الطريق الى التحرر العقلى والتفتح الفكرى فكيف يمكن ترجمة هذا الى واقع حى يخلق من هؤلاء الجامدين الخائفين المستبعدين شخصيات أخرى متفتحة ثائرة متحررة ؟ هو طريق التعليم الدينى بمفهوم حديث متحرر فانه « لا حافظ للدولة ولا واقى للملة سواه وان جميع ما صرف فى سبيله من المتاعب والنفقات فهو اعود بالفائدة مما يصرف لأى عمل سياسى خارجى أو داخلى ، فانه لا سياسة الا بالقوة ولا قوة الا بالنجدة ولا نجدة الا بالوحدة ولا وحدة الا بالطاعة ، ولا حقيقة للطاعة الا بالعقيدة ·· ولا عقيدة الا بحياة الدين ، ولا حياة للدين الا بالتعليم(١) ·

---

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام ، ج ٢ ، ص ٥١٨ ·

والواقع أن المتأمل فى حالة التعليم الدينى فى ذلك الوقت يستطيع أن يلمس مدى حاجته الى التغير والتطوير والتجديد ، وكيف أن الحركة الوطنية كانت على حق عندما جعلت هذا التغيير والتجديد هدفا من أهدافها ، فقد ذكر الشيخ الظواهرى أن أستاذا ما عمه أن الشمس حين تغرب ، تصعد فى السماء لكى تسجد عند العرش ثم ترجع فتظهر ، وأن القمر لا يزال يسجد كل ليلة فيزداد نورا الى ليلة التمام فيتنكر ولا يسجد ، فلا يزال ينقص نوره الى آخر الشهر فيؤخذ ويرمى فى جهنم ويؤتى بقمر غيره(١) .

أما الخطوات التى سار فيها اصلاح الأزهر ، فأولها فى هذا العهد القانون الذى صدرت به ارادة سنية فى ٧ جمادى الثانى سنة ١٣٠٣ هـ ( ٢٤ مارس سنة ٨٨٥ ) وهو قانون لامتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر أعدته لجنة ألفت برياسة ناظر المعارف وكأنه لائحة تنفيذية للقانون السابق ( سنة ١٢٨٨ هـ - ١٨٧٢ م ) ، وهذا القانون الذى أراد به ناظر المعارف فى ذلك الزمن أن يمهد لتنفيذ ما وضع من قواعد الاصلاح ، قد تضمن نصوصا رجعية خلا منها القانون الأول مثل جعل الامتحان فى الأصول اختياريا وقد كانت اللجنة تضم بعض الشيوخ الجامدين خصوم الشيخ المهدى ( الذى كان يرغب فى الاصلاح ، فاغتنموا فرصة غيبته ليهدموا ما بناه وليؤيدوا منازعهم فى التحلل من قيود النظام .

واستطاع الشيخ المهدى أن يستصدر عدة قوانين أخرى تنطوى فكرة الاصلاح فيها على ترتيب قواعد تجعل خريجى الأزهر حملة شهادات يؤدون امتحانا للحصول عليها مع ضمان ما يسد عوزهم من المال وما يوفر كرامتهم ، والى تنظيم حال الطلاب من جهة ضبط أعدادهم وتنقيتهم ممن كان يأوى الى الأزهر وليس له فى العلم مأرب ، وتخليصهم من الجندية والعونة .

ثم جاء الشيخ الامبابى فجمع من وجوه العلماء جمعا وضعوا قانونا جديدا لامتحان من يريد التدريس بالجامع الازهر صدر به أمر خديوى فى ١٩ يناير سنة ١٨٨٨ ( ٦ جمادى الأول سنة ١٣٠٥ هـ ) وأثر الشيوخ الرجعيين ظاهر فى تعديلات هذا القانون ، ولم يكن الشيخ الانبابى رجل تجديد وكان بينه وبين سلفه تنافر يجعل هواه مع خصومه ، خصوم الاصلاح . وقد فترت

---

(١) محمد ابراهيم الأحمدى الظواهرى : العلم والعلماء ونظام التعليم . طنطا . ١٩٠٤ ، ص ٦٥ .

فى عهد الانبابى حركة الاصلاح الاولى ولم تعد الى الحياة الا بعد خروجه من المشيخة ودخول فكرة الاصلاح فى طور جديد ٠

فقد كانت آراء محمد عبده قد بدأت تنتشر ويتجمع حولها المخلصون وراغبو التجديد والتطوير وكان محمد عبده يشكو من سوء أثر التربية فى مصر من عهد محمد على الى ذلك الوقت « فان المأخوذين بها لم يزدادوا الا فسادا ٠ وان قيل ان لهم شيئا من المعلومات ـ فما لم تكن معارفهم العامة وآدابهم مبنية على أصول دينهم ، فلا أثر لها فى نفوسهم » وعلاج ذلك عنده « أن يأخذوا من الدين أصوله ويغرسوها فى المدارس ويحملوا نفوس طلاب العلم عليها ٠٠ وينتدبوا لتدريس ذلك ذوى قدرة على تخليص الاذهان مما وقر بها وتطهرها مما علق بها من الزوائد الضارة » ٠

أما اصلاح الأزهر فهو فى رأى الشيخ جعله ينبوعا للتهذيب النفسى والفكرى والدينى والخُلقى ، ويكون ذلك بالتدرج فى تغيير نظام الدروس والعناية بالفهم لا بالكتب وتغيير المناهج وزيادة أصناف من الكتب بحيث يدخل فى هذه المناهج تدريس الآداب الدينية مع تكليف الأستاذ بتعهد أخلاق تلاميذه لتكون منطبقة على تلك الآداب بقدر الامكان ٠

وقد استمال محمد عبده الخديوى عباس الثانى فى أوائل عهده وزين له فكرة الاصلاح بأن أكد له أن الأزهر هو مركز العلم الاسلامى واصلاحه يعلى من شأنه فى بلاد الاسلام ويقوى نفوذه ، ونفوذ الأزهر مقرون فى تلك الاقطار باسم مصر وأمير مصر ٠

وقد تهيأت للشيخ فرصة البدء فى التطور ، ففى أوائل ١٣١٢ هـ (١٨٨٤) قامت قيامة الشيوخ على الشيخ الانبابى شيخ الجامع الأزهر ، فرفعوا العرائض الى الخديو نفسه بأن شيخهم عاجز عن ادارة شئونهم وأنه خص أهل مذهبه والشافعية بخيرات الأزهر ٠ وفى شهر جمادى الثانى صدر الأمر العالى بتعيين الشيخ حسونة النواوى وكيلا لمشيخة الأزهر مأذونا بأن يدير شئونه حتى يتقرر أمر جديد ٠ وصدر أمر لرياسة مجلس النظار بتاريخ ٧ رجب سنة ١٣١٢ ( ٣ يناير سنة ١٨٩٥ ) بتأليف مجلس ادارة الازهر من خمسة أعضاء وهم الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سليمان من موظفى الحكومة ، والشيخ حسن المرصفى والشيخ سليم البشرى والشيخ يوسف النابلسى تحت رئاسة وكيل مشيخة الأزهر ٠ وعين الشيخ النواوى شيخا للازهر بعد ذلك فى يولية سنة ١٨٩٥ ٠

واجتمع المجلس لأول مرة فى ١٦ رجب سنة ١٣١٢ ( ١٣ يناير سنة ١٨٩٥ ) فوضع خطة سيره وقرر ما ينبغى البدء به من الأعمال والقوانين المحتاج اليها وظهر له أن أول ما يهم أهل الأزهر هو ضبط المرتبات وتوزيعها عليهم ، ومهد محمد عبده لذلك بأن سعى لدى الحكومة فى زيادة ألفى جنيه لميزانية الأزهر ٠

وضع المجلس مشروع قانون لصرف مرتبات الأزهر وقـــرره مجلس النظار ٠ثم صدر الامر العالى به فى محرم سنة ١٣١٣ (يونية سنة ١٨١٥)٠ ولا يفوتنا أن نذكر أن هناك قانونا لامتحان من يريد التدريس بالجامع الازهر صدر به أمر فى ٢١ رجب سنة ١٣١٢ (١٨٩٥/١/١٧ ) وهو وان لم يكن من عمل مجلس الادارة بل من عمل لجنة ألفت برياسة ناظر المعارف العمومية اذ ذاك ، فهو لا يخلو من نفحة من نفحات الاصلاح الجديد ، فان هذا القانون أوجد موجب امتياز جديد فى استحقاق المرتبات والوظائف لحملة الشهادة العالية وراء نجاحهم فى الاحد عشر علما ، وهو أن يكون الطالب قد تلقى علوما أخرى كالحساب والجبر والتاريخ ونجح فى امتحانها ٠ وبعد أن وضع مجلس الادارة قانون المرتبات ، ووضع قانون كساوى التشريف الذى اعتمد فى شعبان سنة ١٣١٣ هـ ( فبراير سنة ١٨٩٦ ) ٠

فرغ مجلس الادارة من ترتيب الشئون المادية المتعلقة بالمال أو ما يشبه المال ، وكانت على حال من الفوضى لا يمكن أن يستتب معها نظام أو يهـــدأ للشيوخ بال وتم له الحاق التعليم فى الجامع الأحمدى ، بالأزهر بمقتضى ارادة سنية صدرت فى شوال سنة ١٣١٢ هـ ( يولية سنة ١٨٩٥ ) ولم يتم ذلك الا بعد عناء ٠

ثم توجه مجلس الادارة الى صميم الاصلاح ، فوضع مشروع قانون عام ضمنه خصائص الادارة العمومية وما لمجلس الادارة وشيخ الجامع من الأعمال وشروط الانتظام فى سلك طلبة الأزهر ومدة طلب العلم والمسامحات والعلوم التى تدرس وتقسيمها الى مقاصد ووسائل وبيان ما يجب لعلوم المقاصد من العناية ثم الامتحان وجعله قسمين ، امتحان لنيل شهادة الاهلية ، وامتحان لنيل شهادة العالمية ، ثم أحكام التأديب والعقوبات ، وبعد تنقيح المشروع صدر به أمر كريم فى محرم سنة ١٣١٤ ـ يولية سنة ١٨٩٦ ٠

وبدأت فى الازهر حياة علمية ناهضة يذكرها كل من شهد ذلك العصر، وكان الشيخ محمد عبده يلقى دروسا فى الأزهر لتكون مثلا لما يريده من

التعليم النافع وليلقح فيه بها العقول بمبادىء الاصلاح والحرية الفكرية · ولما أحيل الشيخ حسونة مفتى مصر على المعاش فى محرم سنة ١٣١٧ ـ مايو سنة ١٨٩٩ جعل الشيخ محمد عبده مفتيا مكانه ، وتغير بعد ذلك قلب الخديو عباس على الشيخ وعلى الاصلاح الذى يريده للأزهر ، وأخذ يضع له العقبات ويؤلب عليه الشيوخ فاضطرب حبل النظام وذوى عصن تلك النهضة العلمية وانتهى الامر باستقالة الشيخ محمد عبده وصديقه الشيخ عبد الكريم سليمان من مجلس ادارة الازهر أوائل سنة ١٣٢٣ ـ سنة ١٩٠٥ بعد استقالة شيخ الازهر السيد على البيلاوى ·

وهكذا أراد الخديو أن يقبض على ناصية الحال الجديدة ( عند اصلاحات محمد عبده ) ليكبح تتكيمتها مخافة أن تجاوز التربية الحرة والاصلاح الكامل الحدود التى تستطيع احتمالها نزعات الاستبداد ووجد لهذه الحركة الرجعية أعوانا من الشيوخ شوهوا وجه النهضة الجميلة وجعلوا من بيت الدين والعلم ميدانا للدسائس والفتن ·

وجاء دور جديد بدأ بفترة أخمدت حرارة النهضة وتراخى تنفيذ القانون ، فلم يبق الا اسمه وعادت الامور الى الاختلال خصوصا فى الأزهر نفسه · وفى سنة ١٩٠٧ رأى الخديوى أن القوانين الجارية فى الأزهر ليست وافية بحاجته فأشار الى وضع نظام جديد يكفل سرعة تقدم الاصلاح فيه · وأمر ديوان الأوقاف باعداد المال اللازم لانفاذ ذلك ، وشكلت لجنة لوضع قانون جديد ، صدر فى ٨ صفر ١٣٢٦ ـ ١١ مارس ١٩٠٨ · وقد جعل هذا القانون الدراسة على ثلاث مراحل الابتدائى والثانوى والعالى ، وكل مرحلة أربع سنوات تمنح شهادة فى كل منهاللطالب بعد اجتياز الامتحان النهائى ·

وقد عد هذا القانون ضربة أصابت استقلال الأزهر ، وأثار ضجة ، وثار الطلبة ثورة عنيفة فى القاهرة وفى طنطا ، وكان من بواعث القلق ، شعور المستنيرين من أهل الازهر باختلال سير التعليم واختلال النظام واختلال الاخلاق وكان تلاميذ الشيخ محمد عبده عنصرا فعالا فى هذه الثورة التى حاولوا كظمها بالعنف وبالخديعة ، فما نفع العنف ولا الخديعة · واستمرت هذه الحال من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١١ · وفى هذه الأثناء صدرت ارادة سنية فى المحرم ١٣٢٦ ـ مارس سنة ١٩٠٨ بايقاف العمل مؤقتا بالنظم الجديدة ، والعودة الى قوانين سنة ١٣١٢ ـ ١٣١٤ هـ فارادة سنية بالموافقة على اعداد العمل بمقتضى قانون سنة ١٢٢٦ ، ارادة باعتماد نظام مؤقت للسير

على موجبه فى الجامع الازهر فى السنة التى تبتدى من ١١ شـــوال سنة ١٣٢٨ هـ ٠

وفى سنة ١٩٢١ تطلبت شروط القبول حفظا للقرآن كله وليس لنصفه فقط ٠٠ وفى القانون الصادر فى ١٣ من المحرم ١٣٤٢ ( ٢٦ اغسطس سنة ١٩٢٣ )(١) ، أعيدت تسمية العـالية فسميت « التخصص » وشملت عـدة فروع أما مدرسة القضاء الشرعى التى أنشئت سنة ١٩٠٧ والتى تناولتها وزارات مختلفة منذ ذلك الوقت ، فقد ألحقت آخر الامر بالازهر وألغيت صفتها الاولى وأصبحت مجرد فرع من فروع التخصص(٢) ٠

---

(١) سلسلة مقالات عن حركة الاصلاح فى الأزهر نشرت بجريدة الســياسة فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٣ ( ١٣ ، ٢٩ ، ٣٠ منه ) ٠

(٢) دائرة المعارف الاسلامية ( طبعة الشعب ) ، م ٣ ، ص ٢١٦ ٠